الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم اقتصادية وتجارية

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

المرجع: ...../2019

قسم: العلوم الاقتصادية والتجارية

فرع: العلوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة بعنوان:

تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام معيار Camels

مقارنة بين البنك الزراعي الصيني ABC، والبنك الأمريكي جبي مورغان JPM خلال الفترة 2014-2017.

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية (ل.م.د)

تخصص " اقتصاد نقدي وبنكي"

إعـداد الطلبتين:
- سهيلة شبوكي
- كريمة بلمهبول

تحت إشراف:
الدكتور: حمزة رملي

لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
أ.قرفي عمار	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
د. رملي حمزة	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا
أ. بوركوة عبد المالك	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مناقشا

السنة الجامعية 2019/2018

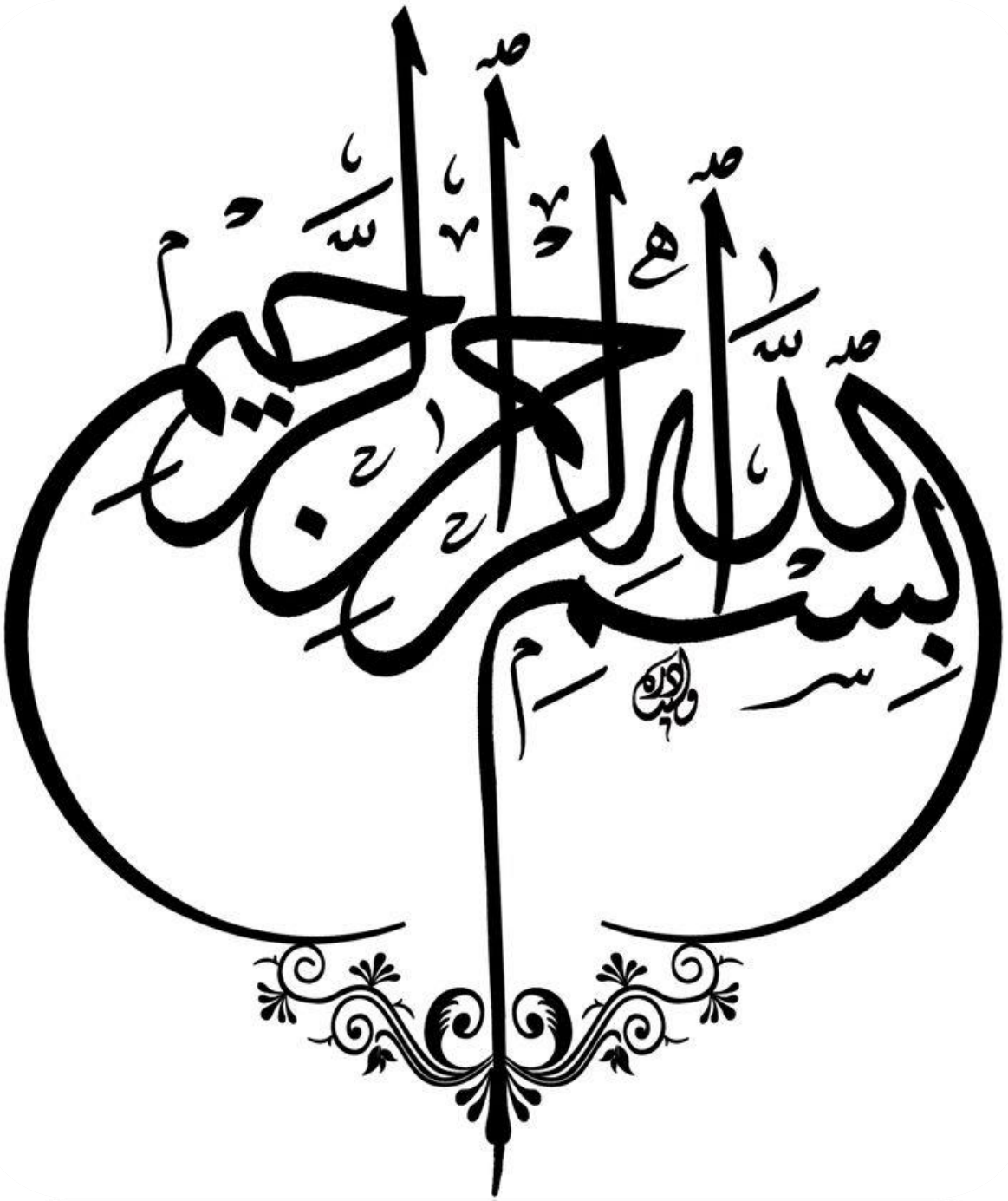
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

بعد الحمد لله الذي منا علينا بإتمام هذا العمل، نتقدم بالشكر الجزيل إلى الدكتور

المشرف "**رملي حمزة**" الذي أفادنا رأيه القيم، ولم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه حول

الموضوع، والذي كان لنا سندا في هاته المرحلة.

كما نتوجه بالشكر الجزيل لأعضاء لجنة المناقشة وعلى ما سوف يقدمونه من

التوجيهات والتوصيات، الأستاذ "**قرفي عمار**" رئيسا، و الأستاذ "**بوركوة**" مناقشا.

كما نتقدم بالشكر الجزيل لكل أساتذة معهد العلوم الاقتصادية بالمركز الجامعي ميلة.

إهداء

إلى من ربي قربا والى النبي صلاة الله عليه وسلم.

إلى رمز الحنان والعطف والوفاء والدتي رحمها الله واسكنها فسيح جنانه * **فريخة***

إلى من علمني النجاح والصبر ولم يبخل عليا يوما بعطائه والدي العزيز حفظه الله لي ***عبد العالي***

إلى من قاسموني العطف والحنان أمي وأبي وأخوتي وأخواتي الأعزاء

إلى أختي وصدقتي ومن تشاركني أفراحي وأحزاني، وأتمنى من الله عزوجل أن يجزها خيرا في الدنيا والآخرة أختي ***فتيحة الحبيبة***

إلى أختي نسيمة وزوجها رياض وبراعم البيت إسراء، راما، عبد الحي.

إلى أختي أمال وزوجها فريد وزهور البيت ادم، أكرم.

إلى أختي سلوى وزوجها عادل والكتاكيت مريم، والمعتصم بالله .

إلى أخي الكبير وسندي في الحياة حمود وزوجته نسيمة وأتمنى أن يرزقهما الله بالذرية الصالحة.

إلى إخوتي وأصدقائي في البيت عيسى، بلال، علي، وتوأم روحي عادل.

إلى زميلتي وأختي في المذكرة التي تعجز الكلمات عن شكرها **سهيلة**

إلى أغلى رفقاء الدرب صدقاتي وحبيباتي وأخواتي : أمال، نونو، منال، فهيمة، سناء، أسماء، أمولة، حياة، سلمى، مفيدة، شهيرة، وسام، ليندا، روقية، مروة، سامية، خلود، خديجة ومريم.

إلى أصدقائي في الدراسة كل واحد باسمه.

إلى كل من علمني حرفا فسرت له عبدا إلى اساتذتي الكرام من الطور الابتدائي إلى ما بعد التدرج. إلى كل هؤلاء اهدي ثمرة جهدي. إلى كل من ساعدني ولو بكلمة طيبة من قريب أو بعيد.

إلى من هم في ذاكرتي وليس في مذكرتي.

إلى كل من اعرف .....

كريمة

إهداء

اهدي هذا العمل المتواضع إلى الوالدين، فلولهما لما وجدت في هذه

الحياة.

ومن هما تعلمت الصمود مهما كانت الصعوبات.

إلى أمي أطال الله في عمرها ، والى أبي رحمة الله عليه.

إلى أخوتي و أسرتي جميعا، والى رفقة الدرب صديقتي التي أعانتني في هذا

العمل البسيط.

والى كل من شجعني في رحلتي إلى التميز والنجاح.

سهيلة

الملخص:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تقييم مستوى أداء البنك الصيني ABC والبنك الأمريكي جيبي مورغان JPM باستخدام معيار CAMELS، وذلك من خلال المؤشرات الستة المكونة للمعيار وهي: كفاية رأس المال، جودة الأصول، الإدارة، الربحية والسيولة، حساسية مخاطر السوق، من أجل معرفة تصنيف كل بنك وفق هذا المعيار وإيجاد الفروق بينهما.

أهم ما توصلنا إليه في هذه الدراسة هو أن البنكين محل الدراسة لهما مستوى أداء جيد، كما أنّ هناك فروق في الأداء بين البنكين وفق المعيار المستخدم ترجّح لصالح بنك JPM الأمريكي.

الكلمات المفتاحية: تقييم الأداء، معيار CAMELS، كفاية رأس المال، جودة الأصول، جودة الإدارة، الربحية، السيولة، حساسية مخاطر السوق، درجة التصنيف.

Abstract

The objective of this study is to Evaluate the performance of ABC bank and JPM bank, using the CAMELS standard through the following six criteria: capital adequacy, asset quality, management, profitability and liquidity, market risk sensitivity, In order to know the classification of each bank according to this standard and find differences between them.

We concluded that the two banks under study had a good performance and that there were differences in performance between them according to Camels criteria, These differences are likely to favor to US bank.

Keywords: performance Evaluation, CAMELS standard, capital adequacy, asset quality, management quality, profitability, liquidity, market risk sensitivity, rating.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	
الشكر	
الملخص	
فهرس المحتويات	I
فهرس الجداول	IV
فهرس الاشكال	V
مقدمة	أ–هـ
الفصل الأول الجانب النظري للدراسة	
تمهيد	2
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول تقييم أداء البنوك التجارية، معيار CAMELS	3
المطلب الأول: عموميات حول تقييم أداء البنوك التجارية	3
الفرع الأول: مفهوم تقييم أداء البنوك التجارية	4
الفرع الثاني: أهمية تقييم أداء البنوك التجارية	5
الفرع الثالث: أهداف تقييم البنوك التجارية	6
المطلب الثاني: نماذج تقييم أداء البنوك التجارية	8
الفرع الأول: نماذج تحليل الأداء التقليدية	8
الفرع الثاني: نماذج تحليل الأداء الحديثة	19
المطلب الثالث: مفاهيم حول معيار CAMELS	21
الفرع الأول: نشأة وتطور طريقة CAMELS	21
الفرع الثاني: مكونات معيار CAMELS	25
المبحث الثاني: الدراسات السابقة للموضوع	32
المطلب الأول: تحليل الدراسات العربية والأجنبية	32

الفرع الأول: الدراسات العربية	32
الفرع الثاني: الدراسات الأجنبية	33
المطلب الثاني: تحليل الدراسة الحالية للموضوع	35
المطلب الثالث: اختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة	35
خلاصة الفصل	37
الفصل الثاني الجانب التطبيقي للدراسة	
تمهيد	39
المبحث الأول: الطريق والأدوات	40
المطلب الأول: التعريف بميدان الدراسة	40
الفرع الأول: التعريف بالبنك الزراعي الصيني ABC	40
الفرع الثاني: التعريف بالبنك الأمريكي JPM	41
المطلب الثاني: مجال الدراسة والتعريفات الإجرائية	41
المطلب الثالث: الأدوات والمعالجات الإحصائية المستخدمة	42
الفرع الأول: مصادر جمع البيانات	42
الفرع الثاني: المعالجات الإحصائية المستخدمة	43
المطلب الرابع: كيفية إعداد أداة الدراسة وسلم القرار	45
المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة التطبيقية ومقارنتها	50
المطلب الأول: نتائج الدراسة التطبيقية	50
الفرع الأول: تحليل القوائم المالية للبنك الصيني ABC	50
الفرع الثاني: تحليل القوائم المالية للبنك الأمريكي JPM	54
المطلب الثاني: مقارنة نتائج الدراسة	57
الفرع الأول: مقارنة نتائج بين البنك الصيني ABC والبنك الأمريكي JPM	57
المطلب الثالث: مناقشة الفرضيات	60
خلاصة الفصل	68

الخاتمة	**70**
المراجع	**73**
الملاحق	

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنـــوان الجـــدول	الصفحة
(1-1)	تصنيف البنوك حسب معيار CAMELS	23
(2-1)	وصف حالة البنك حسب نظام CAMELS	24
(1-2)	مؤشرات قياس القوائم المالية للبنك الصينيABC	51
(2-2)	التصنيف الكلي للبنك الصينيABC	53
(3 -2)	مؤشرات قياس القوائم المالية للبنك الأمريكيJPM	54
(4-2)	التصنيف الكلي للبنك الأمريكيJPM	56
(5-2)	المقارنة بين درجة التصنيف ABC وjpm	58

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(1-1)	نماذج تقييم أداء البنوك التجارية	8
(2-1)	نموذج العائد على حقوق الملكية	12
(3-1)	مكونات معيار CAMELS	25
(4-1)	تطور نسبة كفاية رأس المال	26
(1-2)	سلم القرار لتصنيف رأس المال	45
(2-2)	سلم القرار لتصنيف جودة الأصول	46
(3-2)	سلم القرار لتصنيف الربحية	47
(4-2)	سلم القرار لتصنيف السيولة	47
(5-2)	سلم القرار لتصنيف جودة الإدارة	48
(6-2)	سلم القرار لتصنيف لحساسية مخاطر السوق	49
(7-2)	سلم القرار لتصنيف المركب	49

المقدمة

مقدمة:

تلعب البنوك التجارية دورا أساسيا في تمويل التنمية الاقتصادية من خلال تجميع الموارد المختلفة ثم توجيهها إلى أوجه الاستخدام والاستثمار المناسبة، وهناك عوامل كثيرة تؤثر على أداء البنوك وفعاليتها في تعبئة الودائع وتقديم الائتمان والخدمات المصرفية الأخرى. وبالتالي تؤثر على دورها في تمويل النشاط الاقتصادي، لذلك يعتبر الأداء للبنوك من المتطلبات الأساسية لتطور ونمو الاقتصاد في الدولة.

ويعتبر موضوع تقييم الأداء ذو أهمية كبيرة بالنسبة لأي بنك في الفترة الحالية، نسبة لما يشهده العالم تغيرات متسارعة نتج عنها إفلاس العديد من الشركات الكبيرة، وتناقص معها دورة حياة المؤسسات، كما تبرز أهمية تقييم الأداء من خلال المساهمة في تحقيق أهداف البنك من الربحية والسيولة والضمان، وذلك من خلال الاستخدام الأمثل للموارد للوصول إلى أعلى عائد بأدنى مخاطرة.

ولتحسين أداء البنوك تم إدخال إصلاحات جديدة والاعتماد على معايير ومؤشرات دولية حديثة لقياس أداءها، ومن بين المعايير الحديثة معيار CAMELS، الذي تم استخدامه لأول مرة في البنوك الأمريكية إثر أزمة النظام المصرفي سنة 1980 م. ويعكس معيار CAMELS أداء البنوك في ستة مؤشرات ناتجة عن عملية الفحص الميداني، ويطلق عليها اسم المناطق الرئيسية وهي: كفاية رأس المال، جودة الأصول، الإدارة، الربحية، السيولة ودرجة الحساسية لمخاطر السوق.

ونظرا لأهمية الموضوع أردنا تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS على بيانات القوائم المالية لبنكين أحدهما أمريكي والآخر صيني، وذلك خلال الفترة الممتدة من 2014إلى2017، باعتبارهما أحد أكبر البنوك العاملة في القطاع المصرفي.

إشكالية الدراسة

يتمحور البحث حول الأسئلة التالية:

1.ما هو مستوى أداء البنك الصيني ABC وفق معيار CAMELS؟

- إلى أي مدى يلتزم البنك الصيني ABC بتحقيق كفاية رأس المال؟
- ما مدى جودة أصول البنك الصيني ABC؟
- إلى أي مدى البنك الصيني ABC يحقق هدف الربحية؟
- إلى أي مدى يحقق البنك الصيني ABC مبدأ السيولة؟
- ما مدى تحقيق البنك الصيني ABC لمعيار جودة الإدارة؟
- ما مدى حساسية أصول البنك الصيني ABC لمخاطر السوق؟

- **2.ما هو مستوى أداء البنك الأمريكي JPM وفق عناصر معيار CAMELS؟**
- إلى أي مدى يلتزم البنك الأمريكيJPM بتحقيق كفاية رأس المال؟
- ما مدى جودة أصول البنك الأمريكيJPM؟
- إلى أي مدى يحقق البنك الأمريكيJPM هدف الربحية؟
- إلى أي مدى يحقق البنك الأمريكيJPM مبدأ السيولة؟
- ما مدى تحقيق البنك الأمريكيJPM لمعيار جودة الإدارة؟
- ما مدى حساسية أصول البنك الأمريكي JPM لمخاطر السوق؟

3.هل هناك فروق في الأداء بين البنك الصيني ABC والبنك الأمريكيJPM وفق معيار CAMELS؟

- هل هناك فروق في كفاية رأس المال بين البنك الصيني ABC والبنك الأمريكيJPM؟
- هل هناك فروق في جودة الأصول بين البنك الصيني ABC والبنك الأمريكيJPM؟
- هل هناك فروق في تحقيق الربحية بين البنك الصيني ABC والبنك الأمريكيJPM؟
- هل هناك فروق في تحقيق السيولة بين البنك الصيني ABC والبنك الأمريكيJPM؟
- هل هناك فروق في جودة الإدارة بين البنك الصيني ABC والبنك الأمريكيJPM؟
- هل هناك فروق في حساسية الأصول لمخاطر السوق بين البنك الصيني ABC والبنك الأمريك JPM؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على الأسئلة المطروحة سابقا نضع الفرضيات التالية.

الفرضية الرئيسية الأولى

هناك مستوى جيد لأداء البنك الصين ABC وفق عناصر معيار CAMELS.

ويمكن صياغة الفرضيات الفرعية التالية:

- يحقق البنك الصيني ABC كفاية في رأس المال.
- تمتاز أصول البنك الصيني ABC بالجودة.
- يحقق البنك الصيني ABC هدف الربحية.
- يحقق البنك الصيني ABC معيار السيولة.
- يحقق البنك الصيني ABC معيار جودة في الإدارة.
- تمتاز أصول البنك الصيني ABC بضعف الحساسية لمخاطر السوق.

الفرضية الرئيسية الثانية

هناك مستوى جيد لأداء البنك الأمريكيJPM وفق معيار CAMELS.

ويمكن صياغة الفرضيات الفرعية التالية:

- يحقق البنك الأمريكيJPM كفاية في رأس المال.
- تمتاز أصول البنك الأمريكيJPM بالجودة.
- يحقق البنك الأمريكيJPM هدف الربحية.
- يحقق البنك الأمريكيJPM معيار السيولة.
- يحقق البنك الأمريكيJPM معيار جودة في الإدارة.
- تمتاز أصول البنك الأمريكيJPM بضعف الحساسية لمخاطر السوق.

الفرضية الرئيسية الثالثة

هناك فروق في الأداء بين البنك الصيني ABC والبنك الأمريكيJPM وفق معيار CAMELS.

يمكن صياغة الفرضيات الفرعية التالية:

-هناك فروق في كفاية رأس المال بين البنك الصيني ABC والبنك الأمريكيJPM

- هناك فروق في جودة الأصول بين البنك الصيني ABC والبنك الأمريكيJPM
- هناك فروق في تحقيق الربحية بين البنك الصيني ABC والبنك الأمريكيJPM
- هناك فروق في تحقيق السيولة بين البنك الصيني ABC والبنك الأمريكيJPM
- هناك فروق في جودة الإدارة بين البنك الصيني ABC والبنك الأمريكيJPM
- هناك فروق في حساسية الأصول لمخاطر السوق بين البنك الصيني ABC والبنك الامريكي JPM

مبررات اختيار الموضوع:

أن اختيار موضوع الدراسة له أسباب موضوعية وأخرى ذاتية منها:

-الأهمية المتزايدة لقياس الاداء في المؤسسات الاقتصادية عامة والمؤسسات المصرفية بشكل خاص.

- طبيعة التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي
- الاهتمام بموضوع الدراسة من قبل الباحثين في هذا المجال والذي يخدم مجال الاقتصاد وبالأخص المجال المصرفي.
- الميول الشخصي للبحث أكثر في الموضوع.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية موضوع الدراسة في النقاط التالية:

- أهمية التقييم المالي لأداء البنوك واعتباره أمرا مهما لكثير من المهتمين به، نظرا للدور الذي تمثله البنوك في التأثير على الاقتصاد.
- أهمية نماذج تقييم الأداء في تحسين أداء البنوك ومعرفة نقاط القوة والضعف في أنشطتها وتجنب الوقوع في الأزمات.
- أهمية معيار CAMELS لتقييم أداء البنوك نظرا لتقييم الجوانب الكمية والنوعية، واعتماده على تقييم كل من كفاية رأس المال، جودة الأصول، الإدارة، الربحية، السيولة، حساسية اتجاه مخاطر السوق.
- الأهمية التطبيقية لنموذج CAMELS كونه من الأساليب الحديثة في مجال تقييم الأداء البنكي.

أهداف الدراسة:

نهدف من خلال الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- التعرف على نماذج تقييم أداء البنوك التجارية.
- معرفة مدى تطبيق معيار CAMELS في البنك الزراعي الصيني والبنك الأمريكيJPM، لمعرفة درجة تصنيف لكل منهما.
- مقارنة الأدء البنكي وفق معيار CAMELS في البنك الزراعي الصيني والبنك الأمريكيJPM،

حدود الدراسة:

تمثلت حدود الدراسة في ما يلي:

1- حدود مكانية: لقد ركزت الدراسة على البنوك التجارية الأجنبية البنك الصيني ABC والبنك الأمريكي JPM.

2- حدود زمنية: ركزت الدراسة على تغطية الفترة الزمنية الممتدة من سنة 2014 إلى سنة 2017.

منهج الدراسة:

- اعتمدنا في موضوع الدراسة على المنهج الوصفي، من خلال عرض للمفاهيم المتعلقة بتقييم أداء البنوك التجارية، ونموذج CAMELS ومكوناته.
- أما في الجانب التطبيقي للدراسة اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي مقارن، من خلال تحليل أهم مؤشرات CAMELS وطرق تطبيقه.

هيكل الدراسة:

للإحاطة بجميع جوانب الدراسة، وللإجابة على إشكالية فقد قمنا بتقسيم الدراسة إلى فصلين، خصصنا الفصل الأول للجانب النظري للدراسة، والذي تم تقسيمه إلى مبحثين: نتناول في الأول مفاهيم حول تقييم أداء البنوك التجارية، ونماذج تقييم الأداء، ومفاهيم حول معيار CAMELS.أما المبحث الثاني فقد تم تخصيصه لعرض الدراسات السابقة العربية والأجنبية.

أما الفصل الثاني فكان بعنوان الدراسة الميدانية تم تخصيصه لدراسة حالة فقسمناه إلى مبحثين: في الأول الطريقة والأدوات، أما المبحث الثاني فقد خصص لعرض النتائج واختبار الفرضيات، مناقشة ومقارنة النتائج المتوصل إليها.

وفي الأخير ومن خلال الخاتمة تم استعراض ما توصلنا له من نتائج وتقديم اقتراحات وتوصيات.

الفصل الأول:

الجانب النظري

للدراسة

تمهيد:

تحظى عملية تقييم الأداء أهمية بالغة في بيئة الأعمال كونها تمكن المحلل من الوقوف على واقع المؤسسة، ليكشف عن نقاط القوة ونقاط الضعف فها، وتعتبر البنوك التجارية أحد أهم المؤسسات الاقتصادية لما لها من دور رئيسي في عمليات تمويل الأنشطة الاقتصادية، وعليه كان من المهم القيام بعملية تقييم أداء البنوك التجارية باستعمال معايير متطورة من اجل تفادي الأزمات والعراقيل، ومواكبة التطورات. ويعتبر معيار CAMELS أحد نماذج في تقييم أداء البنك.

وبناءا على ما سبق سيتم التطرق في هذا الفصل إلى مفاهيم عامة حول كل من تقييم أداء البنوك التجارية، ونماذج تقييم الأداء، ومعيار CAMELS، وكذلك الدراسات السابقة التي لها صلة بموضوع دراستنا. فكان تقسيم الفصل كالتالي:

- **المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول تقييم أداء البنوك التجارية، معيار CAMELS**
- **المبحث الثاني: تحليل الدراسات السابقة للموضوع**

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول تقييم أداء البنوك التجارية ومعيار CAMELS

سنتطرق في هذا الإطار المفاهيمي إلى عموميات حول تقييم أداء البنوك التجارية، ومفاهيم حول معيار CAMELS.

المطلب الأول: عموميات حول تقييم أداء البنوك التجارية

إن التقييم هو وسيلة لتحقيق غاية محددة وليس هدفا نهائيا بحد ذاته وتعد عملية تقييم الأداء المصرفي ذات أهمية كبيرة لتحقيق أهداف المصرف في الربحية والسيولة والأمان أو السلامة المالية، من خلال الاستخدام الأمثل للموارد والوصول إلى أعلى عائد باذنى مخاطرة وبأقل تكلفة ممكنة.

وقد اختلفت النماذج المقدمة من قبل العلماء التي تسعى لتقديم تقييم أداء المنشآت أو المصارف.

يحتل تقييم الأداء مكانة متميزة في الوقت الحاضر لما له من أهمية كبيرة في تحديد كفاءة المصرف ومدى تحقيقه لأهدافه.

قبل تقديم مفهوم تقييم الأداء نعرف الأداء أولا:

يعود أصل كلمة الأداء إلى الكلمة الإنجليزية Berformance التي كانت وضعية الحصان في السباق، وبعد ترجمتها إلى اللغة الفرنسية أخذت حقلا واسعا لتطبيق، فأصبحت أيضا تعني إتمام عمل أو عقد أو شغل ما.[1]

ويعرف أيضا: بأنه الاستخدام الهادف والمنتج لكل المعارف والوسائل التي توفرها العلوم والتكنولوجيا والتجربة العلمية، بحيث يمكن للمؤسسة الوصول إلى الأهداف المخططة بأقل تكلفة وجهد.[2]

بينما يعرفه إبراهيم عبد الحليم عبادة أنا الأداء: يعبر عن نشاط شمولي مستمر يعكس قدرة المؤسسة على استغلال إمكانياتها، وفق معايير معينة تضعها بناءا على أهداف طويلة الأجل، وان اختلفت نتائج الأداء عما هو موضوع من معايير فان الإدارة تقوم بتصحيح الإجراءات لمعالجة الاختلال بين النتائج المتوقعة والنتائج الفعلية.[3]

---

[1] K .hemqheme la Dinamique du controle de geston. Dunod paris.1986. p 130

[2] - احمد طرطار، **الترشيد الاقتصادي للطاقة الإنتاجية في المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص 9.

[3] - إبراهيم عبد الحليم عبادة، **مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية**، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 160.

كما يرى كل من Aburland – Y . Egtenوآخرون أن الأداء : هو مستوى تحقيق الأهداف وهذا المستوى يقاس باستخدام المؤشرات، حيث ينحصر الأداء في نسبة انجاز الأهداف بغض النظر عن التكلفة أي يبقى في إطار الفعالية.[1]

من خلال التعاريف السابقة يمكننا تلخيص تعريف جامع للأداء كما يلي: هو قدرة المؤسسة على تحقيق الأهداف التي تتطابق معا الأهداف المرسومة، باستغلالها لمواردها المتاحة استغلالا أمثل.

الفرع الأول: مفهوم تقييم أداء البنوك التجارية

لقد اختلفت تعاريف حول تقييم الأداء بين الباحثين ومن بين تعار يفها ما يلي:

تقييم الأداء هو مقارنة الأداء الفعلي بمؤشرات محددة مسبقا للوقوف على الانحرافات، ثم يلي ذلك اتخاذ الخطوات اللازمة لتصحيحها، وتكون المقارنة عادة بين ما هو متحقق وبين ما هو مستهدف في نهاية المدة الزمنية والتي عادة ما تكون سنة.[2]

كما يعرف تقييم الأداء: هو عبارة عن عملية إدارية تنصرف إلى التحقق من مدى مساهمة الأنشطة المختلفة في الوحدة الاقتصادية في تحقيق الأهداف المحددة مسبقا وبمستوى معين من الكفاءة، في ظل مستوى معين من التكامل بين موارد الوحدة الاقتصادية المختلفة والمعتمدة على أدوات القياس التي تعكس هذا التكامل لمقارنة نتائج القياس مع المعايير التي تعبر عن الأهداف بما يؤمن صياغة أو تعديل استراتجيات لاحقة إذا ما كان ذلك مطلوبا.[3]

ويعرف أيضا: عملية تقييم الأداء ما هي إلا دراسات وبحوث تستهدف الوقوف على العلاقات التي تربط بين الموارد المتاحة وبين كفاءة استخدامها، من قبل الوحدة الاقتصادية وكيفية تطوير هذه العلاقات خلال مدة زمنية معينة عن طريق مقارنة ما تحقق فعلا معا معايير محددة مسبقا، بمعنى انه يقدم تشخيصا للمشاكل التي تواجهها المنشأة والحكم على كفاءتها في قيامها بأعمالها.[4]

بينما يعرف تقييم الأداء: هو مدى قدرة وكفاءة الوحدة الاقتصادية من إدارة نشاطها في مختلف جوانبه الإداري والإنتاجي والتقني والتسويقي والتخطيطي.... الخ خلال فترة محددة ومدى مهارتها في تحويل المدخلات

1A. Burlaud J.Y Egtem et autres. Dictionnaire de gestion. Edition F. oucher. Paris. 1995.p.271.

[2]- علا نعيم عبد القادر وآخرون، **مفاهيم حديثة في إدارة البنوك**، دار البداية، ناشرون وموزعون، عمان، 2009، ص ص 248-249.

[3]- عمر علي كمال الدوري، **تقييم الأداء المصرفي الإطار المفاهيمي والتطبيقي**، المكتبة الوطنية (الفهرسة) أثناء النشر، بغداد، 2013، ص 16

[4]- فلاح حسن الحسني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، **إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 232.

أو الموارد إلى مخرجات بالنوعية والكمية والجودة المطلوبة، وبيان مدى قدرتها في تطوير كفاءتها سنة بعد أخرى.[1]

من خلال ما تقدم يمكن القول بان تقييم الأداء هو عملية شاملة تستخدم فيها جميع البيانات من اجل تقييم ما تم إنجازه أو هو جزء من الرقابة، فهي تعمل على قياس نتائج باستخدام مجموعة من مؤشرات الكفاءة والفعالية ومقارنتها بالمعايير المحددة مسبقا في عملية التخطيط، ومن ثم إصدار أحكام تساعد على اتخاذ القرار.

الفرع الثاني: أهمية تقييم أداء البنوك التجارية

تحظى أهمية تقييم الأداء في البنوك بأهمية كبيرة يمكن إبرازها كالتالي:

- يبين تقييم الأداء في البنوك قدرة البنك على تنفيذ ما خطط له من أهداف من خلال مقارنة النتائج المحققة مع المستهدفة منها، والكشف عن انحرافات واقتراح الحلول المناسبة لها، بما يعزز أداء البنك بمواصلة البقاء والاستمرار في العمل.[2]
- يظهر تقييم الأداء المركز الاستراتيجي للبنك ضمن إطار البيئة التي يعمل فيها، ومن ثم تحديد الأولويات وحالات التغير المطلوبة لتحسين المركز الاستراتيجي للبنك.
- يعتبر تقييم الأداء وسيلة مهمة في تحسين مرد ودية المؤسسات الاقتصادية حيث يبين كل نقاط القوة والضعف ويساعد على تحليل النتائج.
- يعد تقييم الأداء أساسا جوهريا لعمليات التطوير الإداري فهو يتناول جوانب عديدة متشابكة منها ما يتصل بالبنك وإجراءات العمل، ومنها ما يتصل بالعاملين أنفسهم حيث تساهم عملية تقييم الأداء في توفير المعلومات المهمة على مستوى أداء العاملين، وتساعد في تحديد الأساس الواقعي الذي يجب أن تبدأ منه جهود التطوير، كما تساهم عملية تقييم الأداء في الكشف عن القدرات والطاقات الكامنة لدى العاملين، ويمكن أن يكون مدخلا لإعادة تقسيم العمل.[3]
- تساعد عملية تقييم الأداء في الإفصاح عن درجة الملائمة والانسجام بين الأهداف والاستراتيجيات المتعددة وعلاقتها بالبيئة التنافسية للبنك التجاري.

---

[1]- مجيد الكرخي، **تقييم الأداء باستخدام النسب المالية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 31.

[2]- جلاوي رشيدة، **الرقابة المصرفية ودورها في تفعيل أداء البنوك–دراسة حالة الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة آكلي محمد اولحاج، البويرة، 2014–2015، ص ص 82–83.

[3]- نادية سعودي، **مدى استخدام الأساليب الحديثة لمراقبة التسيير في قياس وتقييم أداء البنوك التجارية الجزائرية**، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص بنوك، مالية ومحاسبة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017–2018، ص ص 25–26.

- يقدم تقييم الأداء صورة شاملة لمختلف المستويات الإدارية عن أداء البنك التجاري، وتحديد دوره في الاقتصاد الوطني وآليات تعزيزه.
- اكتشاف الانحرافات ومعرفة أسبابها، لكي تتخذ الإجراءات التصحيحية منعا لتكرارها، ويتم اكتشاف الانحرافات لكل نشاط من أنشطة البنك حيث يساعد ذلك المستويات الإدارية المختلفة على ممارسة الوظيفة الرقابية عن طريق مبدأ الإدارة بالاستثناء، إذ يركز الديريون على الانحرافات المكتشفة في الوقت نفسه يستطيعون التفرغ لمهامهم الأخرى.[1]
- ترشيد الإنفاق عن طريق متابعة كيفية استخدام البنك لموارده المتاحة، وهل كان هدا الاستخدام بدون هدر أو ضياع أو عطل، وهل البنك طموح لتحقيق ما هو أعلى وأكثر اتساعا، ومدى الأهداف المرسومة من خلال الاستغلال الأمثل والأفضل للموارد الاقتصادية المتاحة.
- التأكد من تحقيق التنسيق بين مختلف أوجه نشاط المشروع المتمثلة في الإنتاج والتسويق والتمويل والأفراد، وذلك ضمانا لتحقيق الوفرات الاقتصادية ولتلافي الضياع الاقتصادي والإسراف المالي.

الفرع الثالث: أهداف تقييم أداء البنوك التجارية

يشمل الهدف العام لعملية تقييم الأداء التأكد من الأداء الفعلي ويتم وفقا للخطط الموضوعة والمرسومة. إلا أن هناك بعض الأهداف الأخرى لعملية تقييم الأداء ويمكن طرحها في النقاط التالية:

- الوقوف على مستوى انجاز الوحدة الاقتصادية مقارنة بالأهداف المدرجة في خطتها الإنتاجية[2].
- الكشف عن مواطن الخلل والضعف في نشاط الوحدة الاقتصادية وإجراء تحليل شامل لها وبيان مسبباتها وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها.
- الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة تحقق عائد أكبر بتكاليف اقل نوعية جيدة.[3]
- تسهيل تحقيق تقييم شامل للأداء على مستوى الاقتصاد الوطني وذلك بالاعتماد على نتائج التقييم الأدائي لكل مشروع فصناعة فقطاع وصولا للتقييم الشامل المطلوب.

[1]- علا نعيم عبد القادر و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 249، 250.
[2]- مجيد الكرخي، مرجع سبق ذكره، ص 32.
[3]- عمر علي كمال الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 21.

- تحديد احتياجات التدريبية ومدى كفاءة صلاحية برامج التدريب، ومدى الحاجة إلى تطويرها ومجالات هدا التطوير، ومدى حاجة بعض العاملين إلى برامج تدريبية في تقوية جوانب ضعفهم في مجالات معينة.[1]
- تخفيض معدل مخاطر الأخطاء عند وضع الخطط.[2]
- العمل على حصول أفضل عائد ودفع حركة التنمية حيث أن تحقيق التنمية يتم عادة من خلال التوسع وإقامة منظمات جديدة، بالإضافة إلى زيادة وقدرة وكفاءة المنظمات الموجودة والقائمة فعلا.
- تحقيق التعاون بين الوحدات والأقسام التي تشارك في التنفيذ.
- تنشيط أداء عمل الأجهزة الرقابية عن طريق المعلومات التي يقدمها تقييم الأداء، فيكون بمقدورها التحقق من قيام البنك بنشاطه بكفاءة عالية وانجازه لأهدافه المرسومة كما هو مطلوب.[3]

[1]- محمد قدري حسن، **إدارة الأداء المتميز –قياس الأداء–تقييم الأداء–تحسين الأداء مؤسسيا وفرديا**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2014–2015، ص 258.

[2]– المنظمة العربية للتنمية الإدارية، **قياس وتقييم الأداء كمدخل لتحسين جودة الأداء المؤسسي**، الشارقة، الإمارات،2009، ص 116.

[3]– نهاد ناهض فؤاد الهبيل، **قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية SFA–دراسة تطبيقية على المصارف المحلية في فلسطين**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2013، ص 18.

المطلب الثاني: نماذج تقييم أداء البنوك التجارية

سوف نوضح نماذج تقييم أداء البنوك التجارية في الشكل التالي:

الشكل رقم (1-1): نماذج تقييم أداء البنوك التجارية

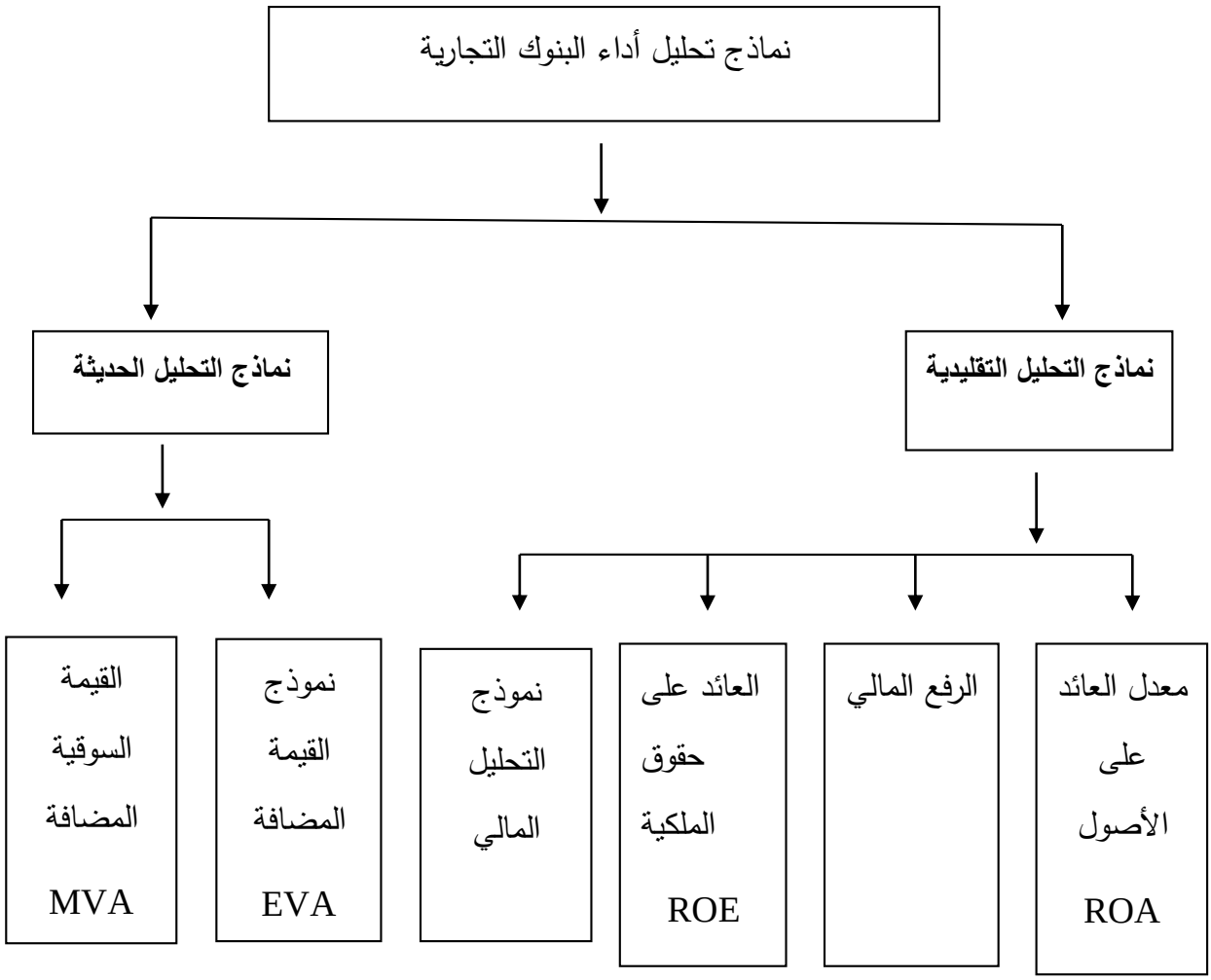

المصدر: من إعداد الطالبتين.

تختلف مؤشرات أو نماذج تقييم الأداء في البنوك تبعا لاختلاف الرقابة المالية المطبقة، حيث تعددت هذه نماذج مع التطورات في مجال الاستثمارات المالية بالترويج لمعايير جديدة مثل القيمة أو معدل العائد على الأصول، القيمة المضافة ...الخ.

الفرع الأول: نماذج تحليل الأداء التقليدية

تختلف مؤشرات قياس أداء البنوك باختلاف المستفيدين من تقارير الأداء، سنتطرق في هذا الجزء إلى نماذج تحليل الأداء التقليدية.

1. معدل العائد على الأصول(Return on Assets)" ROA ":

يعتمد هذا الأسلوب بإثبات العلاقة بين الأصول و الأرباح المحققة من استخدام هذه الأصول، أي العلاقة بين صافي الأرباح من جهة وحجم الأصول المتاحة للإدارة من جهة أخرى، حيث يتم قياس كل دينار مستثمر في الأصول وبالتالي قدرة الإدارة على تحقيق الأرباح من الأصول المتاحة لها، لدى فهو يعكس اثر الأنشطة التمويلية في الربحية، ومنه نوضح العلاقة بين هذه النسب من خلال نظام متكامل يعرف بنظام ديبونDupont system ويوضح هذا النموذج الأثر المزدوج للكفاءة الإنتاجية على ربحية الأصول أو مؤشر العائد على الأصولROA، كما يبين قدرة الرفع المالي على رفع العائد على حق الملكية ROE، إلى مستوى أعلى من العائد على الأصول، ويعتبر هذا الأخير مقياسا جيدا للربحية و الكفاءة الإدارية حيث يدل على مدى استخدام البنك لأصوله في توليد الربح، وتحدد معدل على الأصول بمؤشرين هما[1]:

- **هامش الربح (PM)**: الذي يعكس بدوره مدى الكفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف، ويقاس كالتالي:

هامش الربح = الدخل الصافي/إجمالي الإيرادات

- **منفعة الأصول(AU)**: وتسمى استعمال الأصول، حيث يدل هذا المؤشر على الاستغلال الأفضل للأصول، أي إنتاجية الأصول، وتقاس كالتالي:

هامش الربح = الدخل الصافي/إجمالي الإيرادات

- ومنه فان معدل العائد على الأصول يحسب بالعلاقة التالية:

معدل العائد على الأصول = (إجمالي الإيرادات / إجمالي الأصول) × (إجمالي الإيرادات / الدخل الصافي)

ومنه:

معدل العائد على الأصول= الدخل الصافي/ إجمالي الأصول.

ومن خلال هذه العلاقة نستنتج مصدر الأداء الأفضل أو السيئ، إذ كان معدل العائد على الأصول مرتفع فان هذا يدل على الكفاءة في التحكم ومراقبة التكاليف وهو ما يعكسه هامش الربح المرتفع في استخدام أفضل الأصول وهو ما يعكسه مؤشر منفعة الأصول.

[1]– إيمان زيغود، **الإنذار المبكر باستخدام نموذج CAMELS لتقييم أداء البنوك التجارية–دراسة حالة البنك الوطني الجزائري**، مذكرة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة أم البواقي، 2014–2015، ص 48.

كما أن معدل العائد على الأصول يستمد أهميته من أهمية قياس إنتاجية رأس المال داخل البنك، فهو مقياس لتقييم الكفاءة الكلية للأصول مقابل صافي الدخل، ويستخدم أيضا كمؤشر على فعالية الإدارة في توظيف رأس المال، وبمعنى آخر فهو مقياس للحكم على مدى صحة البنك مستقبلا وذلك لاستخدامه في مجال قياس الأداء يشجع الإدارة بالاستغلال الأمثل لرأس المال.[1]

2. الرفع المالي:

يعرف الرفع المالي بأنه مدى أو نسبة الزيادة في الأرباح نتيجة استخدام أموال الغير في عمليات البنك من اجل تمويل احتياجاته المالية، وهي إحدى نسب هيكل رأس المال والمتمثلة في إجمالي الأصول على حقوق الملكية، وتزداد درجة الرفع المالي كلما ازداد اعتماد البنك على استخدام أموال الغير لتمويل رأسمالها للمستثمر من اجل تحقيق دخل مرتفع للمساهمين، وتكون هذه النسبة في صالح البنك حينما تكون الأرباح ايجابية، وفي نفس الوقت مقياس للمخاطر لأنه يعكس حجم الأصول التي يمكن خسارتها قبل أن يصل البنك إلى مرحلة العجز عن الوفاء بالتزاماته.[2]

3.نموذج العائد على حقوق الملكية (ROE (ReturnOnEquity:

تم استخدام هذا النموذج في بداية السبعينات في الو.م.أ من طرف دافيد كول كإجراء لتقييم أداء البنوك، ويعبر هذا النموذج عن العلاقة المتبادلة بين العائد والمخاطرة، وذلك من خلال تحليل مجموعة من النسب التي تهدف إلى تقييم مصدر وحجم وأرباح البنك المختلفة وخاصة بمخاطر، ويعتمد هذا النموذج على مجموعتين من النسب:

المجموعة الأولى تتعلق بقياس العائد، المجموعة الثانية بقياس المخاطر، ويعبر عن العلاقة بين صافي الأرباح وحجم الاستثمارات المقدمة من جانب مالكي الشركة[3].

---

[1]– نيفين عبد القادر حمزة إبراهيم حال، **استخدام مدخل القيمة الاقتصادية المضافة في تقييم الأداء المحاسبي للشركات**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة، كلية التجارة، قسم المحاسبة والمراجعة، جامعة بور سعيد، 2014، ص 40.

[2]– بختي عمارية، كمال بن موسى، **البنوك الإسلامية في الجزائر بين العائد والمخاطرة–دراسة مقارنة بين بنك السلام وبنك دبي الإسلامي**، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، العدد 4، أكتوبر 2018، ص ص 88–89.

[3]– محمد جموعي قريشي، **تقييم أداء المؤسسات المصرفية–دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية**، بحث في مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد03، 2004، ص ص 90–91.

حيث يقيس معدل العائد لكل دينار مستثمر من قبل مالكي الشركة، في حين أن المساهمة الثانية لنموذج Dupont توضح العلاقة بين معدل العائد على الأصولROA بمضاعف حقوق الملكية EM أو بما يعرف بالرافعة المالية.[1]

مضاعف حق الملكية = إجمالي الأصول / حقوق الملكية

ومنه يمكن حساب العائد على حقوق الملكية بالشكل التالي:

العائد على حقوق الملكية = (إجمالي الأصول / حقوق الملكية) × (الدخل الصافي / إجمالي الإيرادات) × (إجمالي الإيرادات / إجمالي الأصول)

أي:

ROE= EM×PM×AU

حيث:ROE = العائد على حقوق الملكيةEM = الرفع الماليPM = هامش الرفع

AV = منفعة الأصول

حيث توضح هذه العلاقة إذا ما حقق البنك ما عائد على حقوق ملكية مرتفع أو منخفض، يمكن إرجاع السبب إلى العائد على الأصول أو الرفع المالي، إذا كان السبب في ارتفاع العائد على حقوق الملكية يعود إلى الرافعة المالية فان المحللين والمساهمين يتعرضون إلى مستوى الخطر الذي يتطلبه ذلك المستوى من العائد والأداء، وبالمقابل فإذا تحقق العائد على حقوق الملكية مرتفع من خلال إدارة ممتازة للأصول فانه سيكون في هذه الحالة رسالة أخرى للمحللين والمساهمين عن إدارة البنك.

[1]-محمد جموعي قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 91.

الشكل رقم (1-2): نموذج العائد على حقوق الملكية

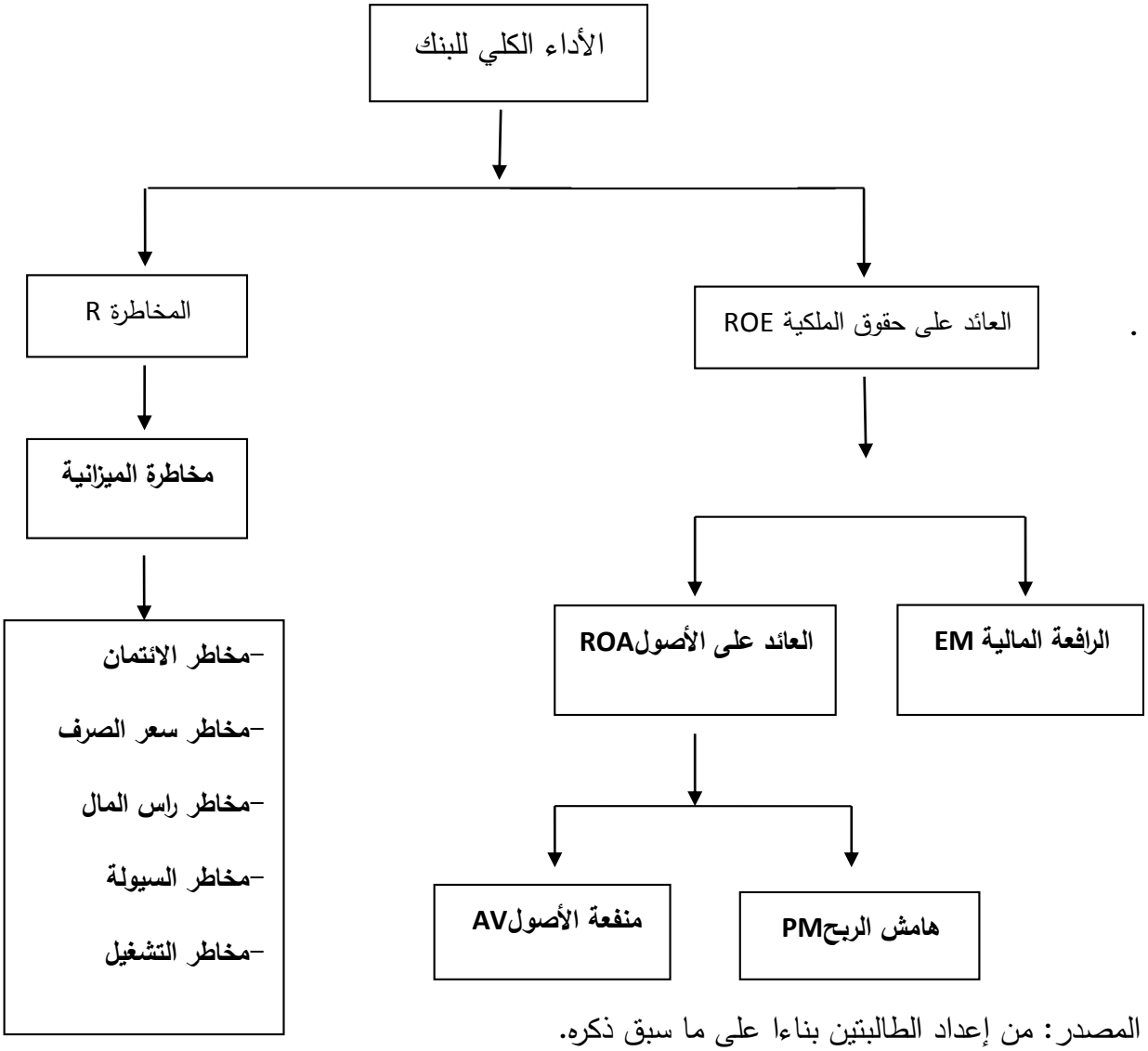

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على ما سبق ذكره.

4.نموذج التحليل المالي

تعتبر المؤشرات المالية أساس عملية تقييم أداء البنوك التجارية فنجاح عملية التقييم تعتمد بدرجة كبيرة على دقة وملائمة المؤشرات المالية لقياس الأداء بشكل سليم ومن أهم هذه المؤشرات ما يلي:

أ. **مؤشر السيولة:** يقصد بها النقدية، أما معناها التقني فهي مدى قابلية تحويل الأصل إلى نقد بسرعة وبدون خسائر[1]، وتمثل هذه المؤشرات مدى توافر الأموال اللازمة للبنك وقدرته على توفيرها لمواجهة الالتزامات سواء

[1]- أحلام بوعبدلي، احمد عمان، **قياس درجة الكفاءة التشغيلية ودورها في إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات" DEA "-دراسة حالة لبنك الخليج الجزائر (AGB)، للفترة 2010-2015**، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، العدد11، ديسمبر 2016، ص 6.

كان ذلك بتحويل الموجودات إلى نقد أو الإقراض ضمن حدود كلفة الإقراض التي تتناسب مع الالتزامات[1]، وهناك عدة مقاييس للسيولة ومن أهم هذه النسب المستخدمة هي **نسبة الاحتياطي القانوني** وهو ذلك الاحتياطي التي تحتفظ به البنوك التجارية لدى البنك المركزي وعادة يشكل نسبة معينة من إجمالي البنك المركزي التجاري، هذه النسبة تحدد بموجب قانون وبشكل إلزامي من قبل السلطات النقدية ممثلة في البنك المركزي، وتحسب هذه النسبة في العلاقة التالية:[2]

نسبة الاحتياطي القانوني = أرصدة نقدية مودعة لدى البنك المركزي / (قيمة إجمالي الودائع + التزامات أخرى)

حيث أن الالتزامات الأخرى تتمثل بالشيكات، الحوالات والاعتمادات مستحقة الدفع، وبشكل عام الأرصدة النقدية المستحقة للبنوك الأخرى، **نسبة الرصيد النقدي** والذي يتأثر بعمليات السحب والإيداع لدى البنوك ذاتها، والمهم في الأمر هو معرفة نسبة الرصيد النقدي، على اعتبار أن هذه النسبة تمثل المعيار الذي يمكننا من معرفة سيولة البنك ويمكن حسابها بالعلاقة التالية:

نسبة الرصيد النقدي = رصيد مودع لدى البنك المركزي نقدية جاهزة لدى البنك / (قيمة إجمالي الودائع + التزامات أخرى)

وتضم نسب السيولة أيضا **نسبة السيولة السريعة:** تقيس هذه النسبة قدرة البنك الفورية على تلبية سحوبات المودعين في أي وقت وبأي حجم من ودائعهم، تأتي أهمية هذه النسبة بأنها تربط بين النقدية المتاحة في البنك وبين الودائع تحت الطلب التي تخضع للسحب الفوري من قبل مودعيها وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة السيولة السريعة = (أرصدة نقدية + أصول نقدية) / الودائع تحت الطلب

ويتكون بسط هذه النسبة من العناصر التالية أرصدة نقدية في الخزينة، صافي الودائع لدى البنوك الأخرى، عملات أجنبية تحت التحصيل، المستحق من الشيكات والحولات كوبونات الأوراق المالية.

---

[1]– خالد توفيق الشمري، **التحليل المالي والاقتصادي في دراسات تقييم وجدوى المشاريع**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 61.

[2]– شيماء يونس كاظم، **اثر السيولة النقدية في مستوى أداء المصارف–دراسة تحليلية قياسية في بعض المصارف التجارية العراقية للمدة 1997–2011**، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في فلسفة العلوم المحاسبية، جامعة سانت كليمنتس البريطانية–فرع العراق،2014، ص 59.

أما **نسبة السيولة العادية** نقصد بها قدرة البنك على تحصيل القروض والسلفيات لدى العملاء وفقا لتواريخ استحقاقها بدون خسارة في القيمة، وتوافق بين تحصيل هذه القروض ومنح قروض وسلفيات جديدة، لذلك يتعين على البنك دراسة وتحليل موقف العملاء، وتجنب من يتضح عدم قدرته على سداد القرض من نسبة السيولة العامة، من خلال دراسة التعاملات السابقة مع العملاء[1].

نسبة السيولة العادية = (أرصدة نقدية + أصول شبه نقدية) / إجمالي الأصول

ويتكون البسط من نفس مجموعة في البسط (نسبة السيولة السريعة)، أما المقام فيتكون من إجمالي الودائع، الودائع تحت الطلب، الودائع لأجل حساب التوفير، شهادات الإيداع والودائع الأخرى.

و**نسبة السيولة التجارية** تبين هذه النسبة قدرة البنك على تسديد التزاماته من الأصول السائلة بحيث إجمالي الالتزامات هي:

السيولة التجارية = الأصول السائلة / إجمالي الالتزامات

ويتكون مقام إجمالي الالتزامات من:

إجمالي الودائع، الأرصدة الدائنة، أرصدة البنوك الأخرى لدى البنك، القروض من البنوك التجارية والبنك المركزي.

ب.مؤشر النشاط (مؤشر توظيف الأموال): تقيس مدى كفاءة في إدارة الأصول بمعنى أخر هل أن الاستثمار في ألأصول أقل أو أكثر من اللازم فالاستثمار (في الأموال أفضل من تركها جامد) المغالي فيه في الخزينة مثلا يعني أن جزءا من أموال البنك جامدة في خزينة، وبينما الاستثمار الأقل من اللازم في الخزينة قد يؤدي إلى ضياع فرص للبنك[2].

---

[1]– سليمان بن بوزيد، **استخدام مخرجات تحليل القوائم المالية في قياس أداء البنوك التجارية و التنبؤ بالتعثر المصرفي– دراسة عينة من البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة2001 –2015**، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2016، ص 112.

[2]– عبد المعطى رضا رشيد محفوظ جودة، **إدارة الائتمان**، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 1999، ص 258.

لذا تحاول البنوك دائما الرقابة على مستوى توظيفها للودائع والأموال إذ يستخدم عدة نسب لقياس ملائمة توظيف الأموال وهي كما يلي[1]:

معدل استثمار الودائع: تقيس جميع توظيفات البنك بالنسبة للودائع، ولذلك يضاف إلى القروض كافة أوجه الاستثمارات الأخرى لأموال البنك، وكلما زادت هذه النسبة ذل ذلك على كفاءة تشغيل الاستثمارات.

معدل استثمار الودائع = (الاستثمارات + القروض) / إجمالي الودائع

القروض نسبة أو التمويل إلى الودائع: وتعكس هذه النسبة مدى قدرة البنك على توظيف الأموال المتاحة المتحصلة من الودائع لتلبية حاجات الزبائن من القروض، ويعتبر ارتفاع هذه النسبة دليل على قدرة البنك على تلبية القروض المقدمة إليه.

نسبة القروض إلى الودائع = القروض / إجمالي الودائع

معدل توظيف الموارد: تمثل الودائع الجانب الأكبر لمصادر الأموال البنك، إلى جانب حقوق الملكية والتي تعد مصدرا مهما يؤخذ في الحسبان عند دراسة توظيف الأموال، وتعتبر هذه النسبة مؤشرا لسياسة البنك في التوظيف مقارنة بالماضي والحاضر والمستقبل.

معدل توظيف الموارد = الاستثمارات / (حقوق الملكية + الودائع)

ج.مؤشرات الربحية: يشير هذا المؤشر إلى كفاءة الإدارة في تحقيق الأرباح، كما أن نسب الربحية تشير اهتمام المستثمرين والإدارة والمقترضين، فالمقرضون مثلا يشعرون بالأمان بالنسبة للبنك الذي يحقق ربحا عاليا[2].

---

[1]- زهير صبحي بشناق، **تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية و التقليدية باستخدام المؤشرات المالية–دراسة مقارنة للبنوك الوطنية العاملة في فلسطين**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2011، ص ص 37– 38.

[2]– عبد الحليم كراجه واخرون، **الإدارة والتحليل المالي أسس–مفاهيم–تطبيقات**، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 198.

ويسعى البنك لتحقيق أعلى مستوى من الأرباح، إذ يعد هدف الربحية من الأهداف الرئيسية للمصرف ولكي يتمكن المصرف من تحقيق الربحية عليه أن يوظف الأموال التي حصل عليها في موجودات تدر عليه عوائد مناسبة كالقروض والاستثمارات، فكلما سعى البنك إلى زيادة إيراداته وتخفيض نفقاته سيؤدي إلى زيادة ربحية البنك، ومن أهم مؤشرات الربحية في البنوك التجارية ما يلي:

هامش الفائدة: تقيس هذه النسبة صافي العائد من الفائدة على الأصول المولدة للدخل، لذلك يستعان بها في تقييم قدرة البنك على إدارة مخاطر معدل الفائدة.

وتحسب بالعلاقة التالية:

هامش الفائدة = (الفوائد الدائنة + الفوائد المدينة) / الأصول العاملة

وتشمل الأصول العاملة الأصول كافة باستثناء النقدية والأصول الثابتة.

هامش صافي الربح من الفوائد:

هامش صافي الربح من الفوائد = صافي الربح بعد الضرائب / الفوائد الدائنة

درجة استخدام الأصول:

درجة استخدام الأصول = الفوائد الدائنة / إجمالي الأصول

عائد الأصول:

عائد الأصول = صافي الربح بعد الضرائب / إجمالي الأصول

العائد على حقوق الملكية:

العائد على حقوق الملكية = صافي الربح بعد الضرائب / حقوق الملكية

د. **مؤشرات كفاية رأس المال:** تعرف كفاية رأس المال بمدى قدرة البنك على امتصاص الخسائر التي تنجر عن عمليات الإقراض والاستثمار بالاعتماد على حق ملكية المتاح لدى أصحاب البنك، ولقياس هذا المؤشر يتم استخدام النسب المالية التالية:[1]

- **كفاية حقوق الملكية بالنسبة إلى للودائع:** تقيس هذه النسبة قدرة البنك على رد الودائع التي حصل عليها من الأموال المملوكة له، وكذلك مدى اعتماده على حقوق الملكية لمصدر من مصادر التمويل، فكلما زادت هذه النسبة ازداد أمان المودعين.

وتحسب كما يلي:

كفاية حقوق الملكية بالنسبة للودائع = حقوق الملكية / إجمالي الودائع

- **نسبة حق الملكية إلى الأصول الخطرة:** تمكن هذه النسبة من معرفة أو قدرة البنك على مقابلة مخاطر الاستثمار أيا كان نوعه (انخفاض القيمة السوقية للوراق المالية مثلا).

وتحسب هذه النسبة كما يلي:

نسبة حق الملكية إلى الأصول الخطرة = حقوق الملكية / الأصول الخطرة

ويقصد **بالأصول الخطرة:** هي كافة الأصول مطروحا منها الأرصدة النقدية والشبه النقدية (كالاحتياطي القانوني والثانوي)، وكذا الأوراق المالية الحكومية، أي هي تلك الأصول التي قد يتعرض البنك فيها إلى خسائر من جراء بيعها مثل الأسهم والسندات غير الحكومية، وحددت لجنة بازل هذه النسبة بـ ألا تقل عن 8%.

وتجدر الإشارة إلى أن مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية حددت متطلبات الدنيا لرأس المال، أي حجم رأس المال الذي يجب على البنك تأمينه لتغطية المخاطر، وعلى هذا الأساس يحسب معدل كفاية رأس المال كما يلي:

[1]– حسني بعلي، **قياس الأداء المالي للمصرف**، محاضرة، تحديد المركز المالي للمصرف، المحور الرابع، الساعة الثامنة صباحا، 12اكتوبر 2019، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، 2018 2019، ص 4.

- **نموذج بازل 1:**

$$\text{نموذج بازل}1 = \frac{\text{اجمالي راس المال}}{\text{الاصول المرجحة باوزان المخاطر}} \geq 8\%$$

- **نموذج بازل 2:**

$$\text{نموذج بازل}\mathbf{2} = \frac{\text{اجمالي راس المال}}{\text{الائتمان مخاطر} + \text{التشغيل مخاطر} + \text{مخاطر السوق}} \geq 8\%$$

- **نموذج بازل 3**

$$\text{نموذج بازل}\mathbf{3} = \frac{\text{الشريحة الاولى} \begin{pmatrix} \text{راس المال الاساس} \\ \text{راس المال المساند} + \end{pmatrix} + \text{الشريحة } 2}{\text{الائتمان مخاطر} + \text{التشغيل مخاطر} + \text{مخاطر السوق}} \geq 10{,}5\%$$

تتكون الشريحتين من:[1]

الشريحة 1: تدعى برأس المال الأساسي [حقوق المساهمين + الاحتياطات المعلنة والاحتياطات العامة والقانونية + الأرباح غير الموزعة.

الشريحة2: رأس المال المساند [احتياطات غير المعلنة + احتياطات إعادة التقييم الأصول + مخصصات ديون مشكوك في تحصيلها].

*(تبويب الأصول إلى مجموعات) × (أوزان المخاطرة المخصصة لها) = الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة.

[1]– حسني بعلي، مرجع سبق ذكره، ص 5.

*رفع رأس المال الأساسي يتألف من أرباح غير موزعة إلى 4,5 %من أصولها بدل 2% (بازل 2) + رأس مال إضافي يتألف من أسهم عادية (2,5 %من أصول البنك) أي 7 % إجمالا.

الفرع الثاني: نماذج تحليل الأداء الحديثة

مع التطور الذي شهده النشاط المصرفي أصبح نموذج B على حقوق الملكية لا يفي بعرض تقييم الأداء للبنك، حيث ظهرت مفاهيم جديدة تعالج الخلل الذي ارتبط بطرق التقييم التقليدية.

1. نموذج القيمة الاقتصادية المضافة EVA:

لقد عرف مقياس القيمة الاقتصادية المضافة على أنها مقياس للانجاز المالي، وتعتبر أقرب من أي مقياس أخر لتقدير الربح المتبقي حيث أن هذا المقياس مرتبط بتعظيم ثروة المساهمين على مدى الوقت، وعرفت ذلك رياضيا بأنه صافي الربح التشغيلي بعد الضرائب مطروحا منه حاصل ضرب رأس المال بكلفة رأس المال[1].

وتقاس القيمة الاقتصادية المضافة بالمعادلة التالية:[2]

القيمة الاقتصادية المضافة EVA= الربح التشغيلي الصافي بعد الضريبة (NOPAT) – (رأس المال × تكلفة رأس المال).

حيث: _الربح التشغيلي الصافي بعد الضريبة هو معيار للأرباح الاقتصادية

_ رأس المال: القيمة الدفترية لجميع عناصر رأس المال والمتمثلة في

- ✓ حقوق المساهمين
- ✓ المخصصات العامة لخسائر القروض
- ✓ أية أرصدة ضريبية مؤجلة أخرى
- ✓ الشهرة المستهلكة

[1]– سلطان سليمان جويحان، **إثر القيمة الاقتصادية المضافة على الأسعار السوقية للأسهم–دراسة تحليلية مقارنة مع اثر المؤشرات المالية التقليدية الربح المتبقي والعائد على الاستثمار**، مذكرة لنيل الماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة والتمويل، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2015، ص 14.

[2]– نهاد ناهض فؤاد الهبيل، **قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية" CFA "– دراسة تطبيقية على المصارف المحلية في فلسطين**، مرجع سبق ذكره، ص ص 47–48.

– تكلفة رأس المال: يستخدم نموذج تأشير الموجود في الرأسمالية أي إما بيتا الفعلية (التاريخية) أو بيتا المتوقعة.

وعليه فان الدلالة الأساسية ل EVAهي ليست كافية لان تحصل على صافي الربح من العمليات، أو مستوى معين من الأرباح للسهم الواحد، وإنما الأهم من ذلك هو تحقيق عائد كافيا لتغطية الفرصة البديلة قبل أن تبدأ بخلق القيمة، وان أي نظام لقياس الأداء موجه نحو تعظيم

الثروة يفترض به أن يبني على مفهوم مثل EVAوالذي يأخذ بعين الاعتبار العائد والمخاطرة في الوقت نفسه[1].

2. القيمة السوقية المضافة MVA:

وهي الفرق بين القيمة السوقية للبنك ورأس مال المستثمر، ويستخدم هذا المقياس لتقييم أداء البنك مند إنشاءه إلى تاريخ المعلومات التي يتم تحليلها، ونعبر عنها بالعلاقة التالية:[2]

القيمة السوقية المضافة =القيمة السوقية لإجمالي حقوق الملكية– القيمة الدفترية لإجمالي حقوق الملكية.

حيث تكون نتيجة المعادلة السابقة موجبة عندما تتجاوز القيمة السوقية لإجمالي حقوق الملكية قيمتها الدفترية، وهذا يعني أن عوائد الأسهم في السوق قد زادت خلال فترة حياتها، وتكون سالبة إذا انخفضت القيمة السوقية لإجمالي حقوق الملكية عن قيمتها الدفترية، أما إذا كانت النتيجة صفر ففي هذه الحالة تتساوى القيمة السوقية لإجمالي حقوق الملكية مع قيمتها الدفترية، وهذا يعني ثبات عوائد الأسهم خلال فترة حياتها دون زيادة أو نقصان.

[1]– كريم عبد الحفيظ محمد، **اختبار لتقييم العلاقة بين تكلفة رأس المال والعوائد السوقية للأسهم–دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي**، مجلة العلوم الإنسانية الأردنية، السنة الرابعة، العدد29، 2004، ص 31.

[2]– مريم شكري محمود نديم، **تقييم الأداء المالي باستخدام بطاقة الأداء المتوازن–دراسة اختبارية في شركة طيران الملكية الأردنية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2013، ص ص، 46–47.

المطلب الثالث: مفاهيم حول معيار CAMELS

يعتبر معيار CAMELS من أحد المؤشرات لقياس وتقييم أداء البنوك التجارية ولذلك سنتطرق إلى هذا المؤشر.

الفرع الأول: نشأة وتطور طريقة CAMELS

بدا استخدام طريقة CAMELS في بداية عام 1980م من طرف البنك الفدرالي الأمريكي، حيث تعد الولايات المتحدة الأمريكية من أوائل الدول التي استخدمت معايير الإنذار المبكر (EWS)، وذلك بسبب الانهيارات المصرفية التي تعرضت لها منذ عام 1929م، ولقد أثارت نتائج التحليل الذي أجراه البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي العديد من الأسئلة حول مصداقية هذه الطريقة في قياس سلامة الأوضاع المالية للمصارف، وقد توصل المحللون الاقتصاديون إلى أن النتائج التي أظهرها استخدام هذه الطريقة في كشف أوجه الخلل بالمصارف ومدى تحديد سلامتها المصرفية كانت أفضل من النتائج التي استخدم فيها التحليل الإحصائي التقليدي الذي كان متبعا، كما أثبتت الدراسات التي أيضا مقدرة هذه الطريقة على تحديد درجة المخاطرة بالمصرف قبل كشفها عبر آلية السوق والأسعار، ولذلك فقد طالب الكثير من الباحثين والمحللين بضرورة نشر هذه النتائج للجمهور بغرض تمليكهم الحقائق وبالتالي تحسين مقدرتهم في التقييم واختبار التعامل مع البنوك ذات المخاطر الأقل والأداء الأفضل، ورأى هؤلاء الباحثون ضرورة تضمين نتائج تحليل معيار CAMELS ضمن البيانات المالية السنوية التي يفصح عنها المصرف للجمهور وبالتالي تحقيق قدر عال من الشفافية يساعد على فرض انضباط السوق وهو إحدى الدعامات الأساسية التي تقوم عليها مقررات لجنة بازل الثانية للرقابة المصرفية[1].

1. مفهوم معيار CAMELS

لقد اختلفت التعاريف حول معيار CAMELS ومن بين هذه التعاريف ما يلي:

عرف على انه عبارة عن نموذج مالي يستخدم لتقييم الأداء في البنوك، مكون من ستة عناصر حيث يهتم كل عنصر من عناصر النموذج بقياس الأداء المالي بشكل منفرد[2].

---

[1]- شوقي بورقبة، **طريقة camles في تقييم أداء البنوك الإسلامية**، جامعة الملك عبد العزيز، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جدة، السعودية، 2009، ص 3.

[2]-Mohammad Sami . Ismail younis « **The Impact of camels » ,** Components on the Cridit Risk that commercial Jordanian Banks listed in , Amman StoksExchang Face ,zrqajounal for Research , and Studies in Humamites 16, No 3 , 2016 .

عرف كذلك على انه مجموعة من المؤشرات التي يتم من خلالها تحليل الوضعية المالية لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه، وتعتبر هذه الطريقة إحدى الوسائل الرقابية المباشرة، التي تتم عن طريق التفتيش الميداني، حيث عملت السلطات الرقابية في أمريكا على الأخذ بنتائج معيار CAMELS والاعتماد عليها في اتخاذ القرارات وذلك من خلال عناصره[1].

ويعرف على انه نظام لتحديد أمان وسلامة المصارف من خلال التعامل مع مشاكل المصارف الغير متوقعة مع القواعد والتشريعات المصرفية[2].

وكذلك عرف من قبل لجنة بازل: على انه نظام رقابي لتقويم سلامة المؤسسات المالية على أساس موحد يهدف إلى تحديد المصارف التي تتطلب تركيز وانتباه وعناية إشرافية خاصة.

أيضا هو عبارة عن مؤشر سريع للإلمام بحقيقة الموقف المالي لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه، ويعد أحد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني وتعتمد عليه السلطات الرقابية في قراراتها[3].

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول إن معيار CAMELS هو عبارة عن نظام موحد فعال لتقييم أداء المصارف بغية تحديد جدارتها المالية، وذلك عن طريق تشخيص وضعيتها مالية من خلال تحديد نقاط قوتها وضعفها باستخدام عناصره الجوهرية لتمكين السلطة الإشرافية للتدخل لتصحيح الخلل إن وجد وحماية السلامة المالية في القطاع المصرفي.

2. كيفية عمل نظام CAMELS

يشمل نظامCAMELS على العناصر الستة الرئيسية وهي:[4]

- كفاية رأس المال C
- جودة الأصولA

---

[1]–الطيب بولحية، عمر بوجمعة، **تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية–دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الإسلامية فترة 2009–2013**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد14، جامعة الشلف،2016 ، ص ص 7–8 .

[4]-Fraser Donald,Cup Benton, Kolarijames, commercial banking(the management of risk), sowh Western college puplishing 2 nded .

[3]– سهام بومغادية، **تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS كآدات للرقابة على القطاع المصرفي-دراسة حالة بنك الاعتماد للبناني**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص نقود ومالية، السنة الجامعية2014–2015، ص 58.

[4]– شوقي بورقبة، مرجع سبق ذكره، ص 75.

- الإدارةM
- الأرباح E
- السيولة L
- حساسية اتجاه مخاطر السوقS

هذه المكونات موزعة سلميا من 1 إلى 5، يمثل 1 أعلى تصنيف (أحسن أداء)، وتمثل 5 أدنى تصنيف (أضعف أداء)، وتصنف البنوك حسب متوسط العناصر الستة على النحو التالي:

الجدول رقم(1-1): تصنيف البنوك حسب نظام CAMELS

النسبة الإجمالية	تصنيف البنوك
1.4-1	قوي
2,4 -1,5	مرضي
3,4 -2,5	متوسط
4,4 -3,5	ضعيف
5 -4,5	ضعيف جدا

المصدر: عباس فاضل رحيم، أهمية نظام CAMELS في تقييم أداء المصارف في العراق . دراسة حالة على المصرف الوطني الإسلامي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 39، 2014، ص 39.

توزع درجات التصنيف بالتساوي على العناصر الستة المكونة للمعيار، ويعتمد التصنيف على 44 مؤشر منها 10 مؤشرات رقمية في شكل نسب ومعايير مالية، بالإضافة إلى 34 مؤشر نوعي تؤخذ جميعا في الحسبان لغرض الوصول إلى التصنيف النهائي لكل مصرف، ويتم التصنيف لكل مجموعة متشابهة من المصارف ولكل مصرف على حدا وفق المجموعة التي ينتمي إليها.

وبعد الحصول البنك على درجة تصنيف معينة يتم وصف حالة البنك حسب درجة تصنيفه كما يلي:

الجدول رقم (1-2): وصف حالة البنك حسب نظام CAMELS

تصنيف مكونات CAMELS		وصف حالة البنك
امن وسليم	1	البنك في حالة سليمة في جميع النواحي وعموما فالمكونات الفردية تصنف بين 1 أو 2
	2	البنك سليم نسبيا، عموما البنك ليس لديه مؤشرات فردية أكبر من 3
غير مرضي	3	يتطلب البنك بعض الإرشادات الرقابية واحد أو أكثر من مجالات النظام
	4	يتميز البنك بوضع غير امن وسليم بسبب وجود مخاطر مالية أو أوجه القصور الإدارية التي تؤدي إلى الأداء الغير مرضي
	5	يتميز البنك بوضع غير امن وسليمة للغاية المؤسسات في هذه المجموعة تشكل خطر كبير على الصندوق التامين على الودائع واحتمالات إفلاس كبيرة

المصدر:شوقي بورقبة: مرجع سبق ذكره، ص 75.

الفرع الثاني: مكونات معيار CAMELS

سوف نقوم بتوضيح أهم مكونات CAMELS في الشكل التالي:

الشكل رقم (1-3): مكونات معيار CAMELS

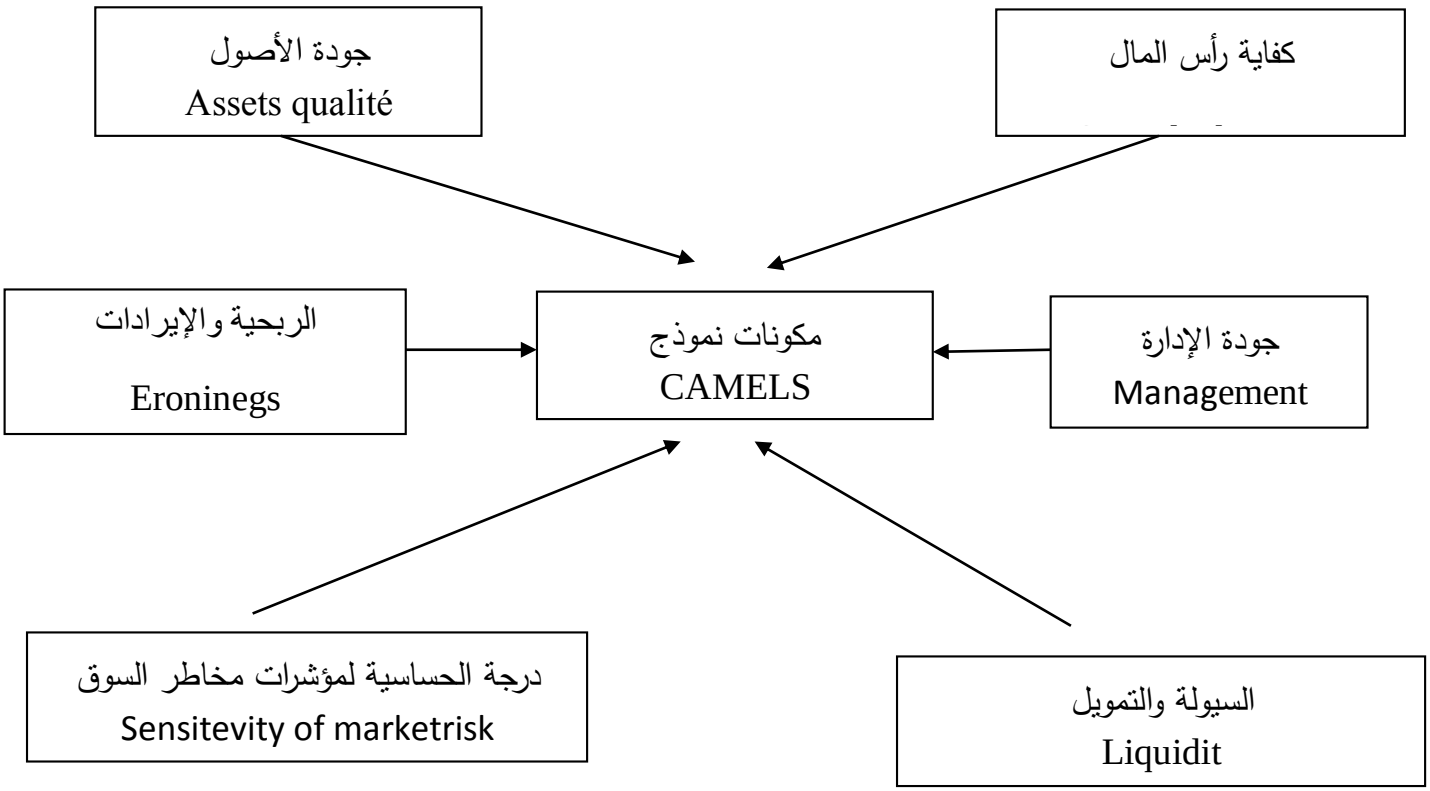

المصدر: من إعداد الطالبتين.

1. مؤشر كفاية رأس المال: Capital Adequacy

تحدد مؤشرات كفاية رأس المال صلابة البنوك في مواجهة الصدمات التي تواجه بنود الميزانية، وتكمن أهميتها في أنها تأخذ بعين الاعتبار أهم المخاطر المالية التي تواجه البنوك مثل مخاطر أسعار الصرف ومخاطر الائتمان ومخاطر أسعار الفائدة، وتتعدى مؤشرات كفاية رأس المال احتساب المخاطر ضمن بنود الميزانية إلى البنود خارج الميزانية مثل التعامل في المشتقات[1].

أن قياس كفاية رأس المال والوقوف على حقيقة الموقف المالي للبنوك اكتسبت أهمية كبرى في الآونة الأخيرة على المستوى الدولي للأسباب التالية:

[1]- يوسف بوخلخال، **اثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية- دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية**، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة الاغواط، 2012، الجزائر، ص 207.

– تتيح نتائج القياس مؤشرات قيمة للسلطات الرقابية والإدارات الداخلية للوقوف على حقيقة كفاية رأس المال والتي تعتبر عاملا محوريا في تحقيق السلامة المصرفية.

– تعطي نتيجة القياس مؤشرا هاما للمخاطر المحتملة التي قد تتعرض لها المصارف مما يساعد السلطات والإدارات الداخلية على اتخاذ التوصيات اللازمة مبكرا، كالإجراءات المتعلقة برفع رأس المال.....

– قد تكشف النتائج الحاجة إلى إعادة النظر في أسس الضوابط الاحترازية المطبقة، إلى جانب إعادة النظر في نظم وإثر الرقابة الداخلية للمصارف بما في ذلك الهياكل الإدارية[1].

– بمقتضى هذا المعيار تلتزم البنوك المسجلة لدى البنك المركزي، عدا فروع البنوك الأجنبية، بالاحتفاظ بنسبة تحددها السلطة الرقابية بين رأس المال من ناحية وعناصر الأصول والالتزامات العرضية مربحة بأوزان المخاطر من ناحية أخرى، في أي تاريخ ويتعين أن لا تقل هذه النسبة عن 10%.

الشكل رقم (1–4): تطورات نسبة كفاية رأس المال

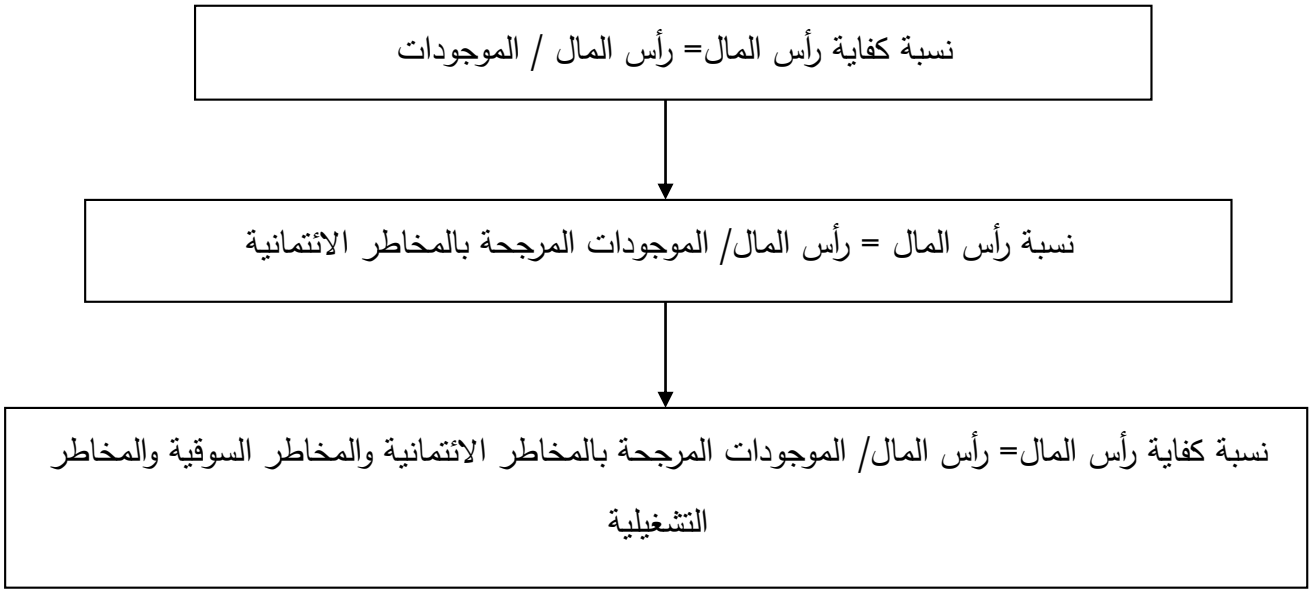

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على ما سبق ذكره.

[1]– اونان بومدين، قوال زواوية إيمان، **تقييم أداء البنوك باستعمال معيار CAMELS**، مجلة رماح للبحوث و الدراسات، العدد 19، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر ، سبتمبر 2016، ص 124.

2. مؤشر جودة الأصول:Assetquality

يعبر هذا المؤشر عن مدى قدرة البنك على توظيف الجيد لما هو متاح لديها من موارد ومدى قدرتها على تغطية ما منحته من قروض، وعادة ما تركز تلك المؤشرات على جودة القروض باعتبار النشاط الاقراضي هو النشاط الرئيسي للبنوك[1].

كما أن مخاطر الإعسار في البنوك تأتي في الغالب من نوعية الأصول وصعوبة تسييرها، ومن هنا تأتي أهمية مراقبة المؤشرات التي تدل على جودة الأصول، يجب ان تأخذ لعين الاعتبار مخاطر الائتمان المتضمنة في العمليات خارج الميزانية مثل الوكالات والرهانات ولتجارة بالمشتقات[2].

وللحكم على مدى جودة الأصول يجب الأخذ بعين الاعتبار من خلال المؤشرات التالية:

أ- **المؤشرات المتعلقة بالمؤسسة المقرضة:**

جودة القروض في محفظة الإقراض بالنسبة للمؤسسة المقرضة:

نسبة الدين إلى حقوق الملكية، ربحية قطاع الشركات، المؤشرات الأخرى لظروف الشركات غير المالية، مديونية القطاع العائلي.

ب-المؤشرات المتعلقة بالمؤسسة المقترضة:

تركيز الائتماني القطاعي، الاقتراض بالعملة الصعبة، القروض غير العاملة، القروض للمؤسسات العامة الخاسرة، مخاطر الأصول، الإقراض المرتبط، مؤشرات الرفع المالي.

3. مؤشر سلامة الإدارة:Management

يعكس مدى مقدرة مجلس الإدارة وإدارة البنك على القيام بالدور المنوط بها لتحديد قياس مراقبة وضبط المخاطر من اجل ضمان البنك بان يمارس نشاطاته بأمانة وسليمة ويتماشى مع الأنظمة والقوانين[3].

بشكل عام لا يفترض بمجلس الإدارة أن يكون منخرط في الأعمال اليومية للبنك، ولكن يجب أن يقدم المجلس الخطوط العريضة والإرشادات لمستوى المخاطر المقبولة، والتأكد من أن السياسات والإجراءات والممارسات

---

[1]- بن خليفة سعاد، **تطبيق نموذج CAMELS على أداء البنوك التجارية-دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية عين تيموشنت**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة بلحاج بوشعيب، عين تيموشنت، 2018، ص 6.

[2]- يوسف بوخلخال، مرجع سبق ذكره، ص 208.

[3]- محمد سمير دهريب، **نظام التقييم المصرفي بمؤشراتCAMELS في ظل المخاطر-دراسة تطبيقية على مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار للسنوات من 2006الى 2009**، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد 11، العدد45، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المثنى، ص 207.

التي تترجم أهداف مجلس الإدارة إلى ممارسات صحيحة وسليمة، أن تقييم مقدرة الإدارة يجب الاعتماد على العوامل التالية:

- ✓ مستوى ونوعية معرفة مجلس الإدارة بنشاطات المصرف
- ✓ مقدرة مجلس الإدارة والإدارة كل حسب اختصاصه للتخطيط والتعامل مع المخاطر التي يمكن أن تنشا عن تغيير ظروف العمل أو المبادرة في تقديم نشاطات ومنتجات جديدة
- ✓ كفاية أنظمة الضبط الرقابة الداخلية للتعامل مع المخاطر كافة
- ✓ دقة وتوقيت وفعالية أنظمة المعلومات وأنظمة مراقبة المخاطر
- ✓ كفاية أنظمة التدقيق وأنظمة الضبط من اجل تفعيل كفاءة العمليات وعملية كتابة التقارير، حماية الموجودات والتأكد من التقيد بالقوانين والأنظمة.

4. مؤشرات الربحية والإيرادات Management Earning

تمثل الفرق بين الإيرادات والتكاليف، ويقصد بالربحية قدرة البنك على تحقيق إيرادات وأرباح بشكل مستمر ونموها بشكل متوازن، بالإضافة إلى تطبيق سياسات تقلل من النفقات العامة ومتابعة الديون المشكوك في تحصيلها كي لا تتعثر[1].

أن انخفاض هذه النسب يمكن أن تعطي إشارة إلى وجود مشكلات في ربحية البنوك التجارية، في حين أن الارتفاع العالي في هذه النسب يعكس سياسة استثمارية في محافظ مالية محفوفة بالمخاطر، هناك عدد من النسب التي يمكن النظر إليها في تقييم ربحية البنوك أهمها:[2]

أ- **العائد على حقوق الملكية:** إن هذه النسبة المقاسة إلى صافي الأرباح إلى معدل رأس المال يعكس معدل العائد الذي يحصل عليه المستثمرون الذين يحملون رأس مال البنك، وفي كل الأحوال فان ارتفاع هذه النسبة يفسر من خلال ارتفاع الأسعار أو انخفاض رأس المال، أما انخفاض النسبة فيمكن أن تفسر من خلال انخفاض الأرباح أو ارتفاع رأس المال، بشكل عام لا يمكن احتساب هذه النسبة حتى يتم التأكد من مدلولها، بأخذ رأس مال بتعريفاته المختلفة، رأس مال الشريحة الأولى والثانية، كما يمكن احتساب نسبة رأس المال بتعريفاته المختلفة إلى إجمالي رأس المال وبنفس الطريقة يمكن أخذ تعريفات مختلفة للأرباح.

---

[1]- احمد نور الدين الفرا، **تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS كأداة للرقابة على القطاع المصرفي**، دراسة حالة بنك فلسطين، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة و التمويل، 2004-2007، ص 77.

[2]- أوان بومدين، قوال زواوية إيمان، مرجع سبق ذكره، ص 128.

ب- **معدلات الدخل والإنفاق:** إن مثل هذه النسب ممكن أن تعطي صورة واضحة عن تركيبة الأرباح والنفقات، ومدى استمرارية تحقيق الأرباح بالنسبة للبنوك التجارية، ومدى مقدار المخاطرة الذي تأخذه البنوك، وان هذه النسب مفيدة جدا في أنها تعطي فكرة عن مصدر العمليات التي تذر الأرباح، كان يكون الدخل من محافظ الإقراض أو المحافظ المالية وغيرها، وحتى يمكن تحديد أي من عمليات الاستثمار التي تذر أرباح (الاستثمار في الأسهم، السندات، أسعار الصرف.....)، في حين أن نسب النفقات يمكن أن تعطي فكرة عن نقاط الضعف في توليد الأرباح والنفقات التي تمتص هذه الأرباح، فنسب النفقات يمكن أن تحسب وفقا لنوع المصروفات كالنفقات الإدارية أو نفقات الأجور أو مدفوعات الفوائد وغيرها من النفقات.

ج -**المؤشرات الهيكلية:** منها درجة اتساع قاعدة عملاء البنوك، فإذا كانت إعداد وتركيبة عملاء البنوك فهذا يدل على ضيق في القدرة التنافسية للبنوك، وعدم قدرتها على توسيع قاعدة عملائها وتوسيع نطاق عملها ليشمل قطاعا أوسع من الشركات والقطاع العائلي وحتى القطاعات الاقتصادية، وهذا له تأثير على حملة تكاليف البنك وربحيتها، ومن الأمثلة الأخرى على هذه المؤشرات الهيكلية اتساع هامش سعر الفائدة على الإقراض وسعر الفائدة على الودائع، وهذا يدل على البيئة التي يعمل فيها البنك وعلى الهيكل السوقي للقطاع المصرفي والقوة الاحتكارية فيه، كان يكون سوق منافسة احتكارية أو احتكار القلة.

5. مؤشرات السيولة Liquidity

تحتل السيولة أهمية خاصة في تقييم الملاءة المالية للبنك لأنها تعكس قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته اتجاه الدائنين وخاصة المودعين، ويتم قياس السيولة من خلال قسمة الأصول السائلة لدى البنك على إجمالي الأصول[1].

عند تقييم سيولة البنك يجب أن يأخذ بالاعتبار المستوى الحالي للسيولة وكذالك الحاجة المستقبلية نظرا للحاجات التمويلية فضلا عن مستوى إدارة السيولة لدى المصرف مقارنة مع حجم ودرجة تعقيده، وحجم المخاطر لديه بشكل عام فان إدارة السيولة لدى المصرف يجب أن تكفل للمصرف إذ كان قادر على الايقاء على مستوى كاف من السيولة لمقابلة الالتزامات لدى المصرف، وفالوقت المناسب كذلك فان إدارة السيولة يجب أن تكفل بان الاحتفاظ بالسيولة لا يكون على حساب الكلفة أو الاعتماد على مصادر الأموال، قد تكون متوفرة في الظروف الصعبة[2]، يمكن أن يبنى تصنيف السيولة على العوامل التالية:

---

[1]- فوزان عبد القادر القيسي، **تحليل العوامل المؤثرة على أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج CAMELS _ دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة 2009-2014**، المجلة الأردنية في الأعمال، المجلد 13، العدد4،2017، ص 467.

[2]- محمد سمير دهريب، مرجع سبق ذكره، ص 271.

– كفاية مصادر الأموال بالمقارنة مع الاحتياجات الحالية والمستقبلية ومقدرة المصرف على الالتزامات دون التأثير على عملياته وبشكل سلبي.

– جاهزية الموجودات القابلة للتسبيل إلى نقد بدون خسائر.

– المقدرة للوصول إلى الأسواق النقدية.

– مستوى تنوع مصادر الأموال داخل وخارج الميزانية.

– درجة الاعتماد على مصادر الأموال قصيرة الأجل.

– اتجاه واستمرار الودائع.

– القدرة على توريق وبيع الموجودات.

– مقدرة الإدارة على تعريف قياس مراقبة وضبط وضع السيولة متضمنا ذلك إدارة السيولة، سياسات السيولة، إدارة أنظمة المعلومات وكذلك خطط الطوارئ.

6. مؤشر درجة الحساسية لمؤشرات المخاطر السوقية Sensitivity of marketRisk

إن تقييم الحساسية لمخاطر السوق لا يعتمد على نسب أساسية مثلا لعناصر الأخرى لنظام camels، وإنما يتوقف بدرجة كبيرة على مكونات الميزانية العمومية والأنشطة التي تتضمنها، وبالتالي فان هذا البند يحتاج إلى عناصر من المفتشين يتمتعون بخبرة وكفاءة فنية عالية، وبالتالي هناك العديد من العوامل التي يتعين اخدعا في الاعتبار عند إجراء التفتيش أهمها:[1]

- ✓ مدى حساسية هيكل الأصول والالتزامات للتغيرات العكسية في أسعار الفوائد وأسعار الصرف وأسعار الأسهم.
- ✓ مدى قدرة الإدارة على قياس وضبط درجة التعرض للمخاطر.
- ✓ درجة المخاطر التي يتعرض لها البنك جراء المتاجرة بالأوراق المالية.
- ✓ مدى توفر إدارة قوية لتطبيق فعال للسياسات والإجراءات اللازمة لإدارة ومراقبة المخاطر الائتمانية.

[1]–علي عبد الله شاهين، **اثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS لدعم فعالية نظام التفتيش على البنوك التجارية– حالة دراسية على بنك فلسطين المحدود**، بحث، كلية التجارة، قسم المحاسبة، جامعة الإسلامية غزة، 2005، ص ص 39–40.

- ✓ مدى وجود نظام رقابة داخلية فعال لمراقبة العمليات المصرفية بالإضافة إلى وجود نظام للتدقيق الداخلي.
- ✓ مدى ملائمة ومرونة هيكل الميزانية في مواجهة مخاطر السوق.
- ✓ مدى وجود وتطبيق إجراءات كافية تسمح بإجراء مراجعة وتقييم دوري لإدارة المخاطر.
- ✓ مدى قدرة الإدارة على مراقبة التغيرات الجارية في البيئة التنافسية المصرفية.
- ✓ مدى إجراء وتطبيق دراسات فنية كافية حول حصر ومراقبة جميع أنواع المخاطر قبل الشروع في الدخول في أية مشروعات جديدة وتقديم منتجات وخدمات مصرفية جديدة.
- ✓ مدى وجود نظم معلومات إدارية كافية تضمن انسياب وتدفق المعلومات ضمن تقارير مالية للإدارة العليا تحدد جميع المخاطر المحيطة بالعمليات والأنشطة بشكل دقيق ومنضبط.

على الرغم من أن هذه المؤشرات لا تدخل ضمن إطار مؤشرات الحيطة الجزئية السنة الداخلة ضمن camels ولكنها تبقى مؤشرات مهمة تدل على قوة البنوك التجارية ومن هذه المؤشرات: الأسعار السوقية للأدوات المالية التي يصدرها البنك، العوائد المفرطة، التصنيف الائتماني، وهامش العائد السيادي.[1]

[1]– علي عبد الرضا حمودي العميد، **مؤشرات الحيطة الكلية و إمكانية التنبؤ المبكر بالأزمات– دراسة تطبيقية حالة العراق**، بحث مقدم، المدرية العامة للإحصاء و الأبحاث البنك المركزي العراقي، سنة غير مذكورة، ص 8.

المبحث الثاني: عرض الدراسات السابقة للموضوع

سوف نتطرق إلى عرض أهم الدراسات السابقة والأبحاث التي لها صلة بالموضوع، حيث تم تقسيم هذه الدراسة إلى، الجزء الأول الدراسات العربية، والجزء الثاني الدراسات الأجنبية، والجزء الثالث فهو عبارة عن خلاصة ونقد هذه الدراسات، وما سيكون التوصل إليه من خلال بحثنا هذا.

المطلب الأول: تحليل الدراسات السابقة العربية والأجنبية

الفرع الأول: الدراسات العربية

هناك عدة دراسات عربية سابقة للموضوع ومن بين هذه الدراسات ما يلي:

1. **احمد نور الدين الفرا: تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي كأداة للرقابة على القطاع المصرفي:**

الدراسة عبارة عن مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، تناولت الدراسة بنك فلسطين كدراسة حالة في الفترة الممتدة بين 2004-2007، تهدف هذه الدراسة إلى تقييم أداء بنك فلسطين باستخدام نظام التقييم الأمريكي (CAMELS)، وذلك من خلال دراسة حالة بنك فلسطين لتحديد المخاطر المصرفية التي تشكل نقاط ضعف في العمليات المالية والتشغيلية والإدارية للبنك، بالإضافة إلى زيادة كفاءة وفعالية العمل الرقابي لدى بنك فلسطين، ولدراسة الموضوع استخدم الباحث المنهج ألاستنتاجي في جمع وتحليل البيانات والقوائم المالية المتعلقة بموضوع المشكلة بهدف الوقوف على تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي في دعم عمليات الرقابة واستخدامه في القطاع المصرفي الفلسطيني، وذلك خلال الفترة 2004-2007، وقد توصل الباحث إلى نتائج من بينها: أهمية تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي، ولمعرفة مدى وجود حالة ضعف تعرقل أداء بنك فلسطين باعتماد على مكونات (مؤشرات) تقييم كل من كفاية رأس المال، الأصول، الإدارة، الربحية، السيولة، الحساسية اتجاه مخاطر السوق، وتوصل الباحث إلى تصنيف بنك فلسطين في التصنيف 1 مما يعني أن أداء البنك قوي وسليم في العديد من النواحي، حيث قام بإبراز نقاط الايجابية من تطبيق هذا النظام ودورها في رقابة المعلومات التي تكشف عن بعض مظاهر الضعف والقصور والتي تشكل مداخل مهمة في البحث عن جذور المشكلات المصرفية ومسبباتها.

2. دراسة يوسف بوخلخال بعنوان: اثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS على فعالية الرقابة على البنوك التجارية

أجريت الدراسة على بنك الفلاحة والتنمية الريفية 2008-2009 الدراسة عبارة عن مقالة في مجلات الباحث، العدد 10- 2012 بجامعة الاغواط الجزائر، جاءت فرضية الدراسة إلىأن التطرق لنظم الإنذار المبكر والى مقومات نظام التقييم المصرفي CAMELS، تنعكس على متطلبات الرقابة المصرفية، حيث دارت الدراسة حول نظم الإنذار المبكر وأثره في دعم عمليات الرقابة المصرفية من خلال استخدام مؤشرات ومعايير النموذج بغرض تجنب الأزمات المالية، وتفادي عدم حدوثها في المستقبل، وذلك من اجل حرص الدولة على توفير مستويات عالية من الرقابة لعمل البنوك في ظل الشفافية التي أصبحت تفتقر إليها هذه البنوك والتأكد من وجود نظام سليم ومعافى قادر على تلبية احتياجات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار القوانين واللوائح التي تحكم العمل المصرفي بالبلاد، حيث توصلت الدراسة إلى إبراز الجوانب الإيجابية في تطبيق نظام CAMELS، وبذل المزيد من الاهتمام من قبل السلطة الرقابية لتطوير آليات نظام التقييم المصرفي وضرورة زيادة الاهتمام بإعداد وتنظيم دورات وبرامج تدريبية متخصصة في مجال التقييم والرقابية المصرفية.

3. دراسة تميسة سهام بعنوان: التقييم الأمريكيCAMELS على البنك الوطني الجزائري

تقييم كفاءته وتحديد مدى التزامه بمعايير التقييم المعمول بها دوليا وكذلك دراسة الوضع المالي للبنك، وعلى هذا الأساس تم تطبيق معيار CAMELS على البنك الوطني الجزائري خلال الفترة الممتدة من 2008-2012 ولدراسة الموضوع استخدمت الباحثة المنهج الوصفي والتحليلي في الدراسة، إضافة إلى المؤشرات والنسب المالية والمحاسبية بهدف معالجة إشكالية الموضوع، ومن أهم ما توصلت إليه الباحثة أن البنك يعتمد عموما على المعايير الدولية ومواكبة التطورات الراهنة، والمساهمة في الجهاز الاقتصادي للدولة، واثر تطبيق نموذج CAMELS على البنوك بإبراز النقاط الإيجابية والسلبية ونقاط القوة والضعف للبنك، ويصدر البنك الوطني الجزائري تعليمات وهي مستوحاة من معايير لجنة بازل على البنوك الجزائرية.

الفرع الثاني: الدراسات الأجنبية

سنتطرق إلى بعض الدراسات الأجنبية للموضوع، ومن بين هذه الدراسات ما يلي:

1. Lorraine Buerger : Camels ratings what they mean and why they

الدراسة عبارة عن مقالة صادرة من بنك Bank p.directorوذلك سنة 2011 اعتبرت الكاتبة انه ليس هناك عنصر من عناصر المكونة لنظام التقييم المصرفي الأمريكي أكثر أهمية من العناصر الأخرى، وانه

يجب على المسيرين أن يفهموا فهما عميقا للنظام CAMELSلأهميته كنظام لتقييم الأداء، وتم من خلال هذا المقال تقديم نقاط التي من خلالها يقيم كل عنصر من عناصر نظام CAMELS والتدابير الواجب اتخاذها بعد تقديم التقييم للبنك.

2. **دراسة قامت بها مؤسسة Rientation Oexaminer:** حول تطبيق نظام التقييم المصرفي CAMELS بالتطبيق على بنك كويكر بأمريكا عام 1998 بعنوان The application of thebanking Ratingon Quaker Bank of America Dystemcamels

وقد تضمنت هذه الدراسة مناقشة عناصر نظام ومقومات التي ينبغي توفرها لتقييم وقياس فعالية عناصر التقييم وكشف واستنتاج مواطن الضعف في أداء البنوك، واستنتجت هذه الدراسة إلى نتائج ترتبط بمعالجة ووضع الحد لهذه المخاطر المحيطة بالبنك، كما تأكد على ضرورة تبني هذا نظام التقييم كوسيلة مساعدة تساهم في إحكام الرقابة على البنوك.

3. دراسة معدة من قبل وكالة التنمية الدولية الأمريكيةUSAID:

عام 1999 حول مشكلات التعامل مع البنوك في فلسطين، وذلك في ضوء التقييمات المعدة عن هذه البنوك، وقد حددت الدراسة مضمون أوامر التصحيح الأزمة للتعامل مع البنوك التي تعاني من بعض المشكلات والمصنفة بالمستوى الثالث مع تطبيق إجراءات تنظيمية محددة على البنوك الأخرى التي يتدنى تصنيفها إلى المستوى الرابع والخامس، وأخيرا تؤكد الدراسة أهمية تبني نظام التقييم المذكور كأداة مساعدة تساهم في إحكام الرقابة على البنوك.

4. **دراسة Ismail younis وMohammad Sami بعنوان:**

Risksthat Commercial Componevents on the Giedit The Impact of camels dis Amman Stocks .Exchange face Jordanian Bankshista

إثر عناصر نموذج تقييم أداء البنوك CAMELS في المخاطر الائتمانية التي تواجهها البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية.

تناولت هذه الدراسة اختبار اثر عناصر نموذج تقييم البنوك CAMELS في عنصر المخاطر الائتمانية، ولتحقيق الغرض من هذه الدراسة قام الباحثان بصياغة فرضية رئيسية مضمونها بأنه لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لعناصر النموذج المجمعة في المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، ولقد قام الباحثان باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS لاختبار فرضيات

الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى أن عناصر النموذج مجتمعة تؤثر في عنصر المخاطر الائتمانية لدى البنوك التجارية الأردنية، بينما عند عمل الاختبار لأثر كل عنصر من عناصر النموذج بشكل مستقل في المخاطر الائتمانية كانت النتائج بالشكل التالي:

- يوجد أثر لكفاية رأس المال وجودة الأصول وجودة العوائد وحساسية مخاطر السوق في المخاطر الائتمانية، أما بالنسبة لعنصري جودة الإدارة وجودة السيولة فلا يوجد لهما إثر في المخاطر الائتمانية وقد أوصت الدراسة بضرورة التزام البنوك بتطبيق نموذج تقييم الأداء لما يؤديه من دور فعال في اكتشاف المخاطر المصرفية في وقت مبكر.

المطلب الثاني: الدراسة الحالية للموضوع

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج CAMELS، دراسة مقارنة بين البنك الزراعي الصيني وبنك الو. م. أ(JP MORGAN)، خلال الفترة الممتدة بين (2014– 2017)،لتحليل مكونات CAMELS المطبقة في البنكين بغيت أوجه التشابه والاختلاف بين البنكين محل الدراسة ومحاولة إعطاء حلول للنقاط السلبية لعدم الوقوع فيها، وإبراز مزايا هذا النظام من اجل تحفيز فعاليته والعمل به كمعيار ناجح وفقا للمؤشرات الناتجة عن عملية الفحص الميداني، والتي تعكس أداء المصرف في ستة نقاط رئيسية.

يتم تصنيف أداء المصرف حسب معيار CAMELS إلى 5 أصناف هذا التصنيف من شأنه تحديد نقاط الضعف والقوة في الأداء، وهو ما يدفع إلى ضرورة اتخاذ الإجراءات المناسبة لتحسين الأداء، وهذا إذا ما دل على أن هذا المؤشر يعتبر فعلا أداة للإنذار المبكر.

المطلب الثالث: اختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

من خلال عرض الدراسات السابقة التي تم تقديمها في مجال الدراسة نلاحظ أن هناك اختلاف وتشابه في عدة نقاط فيهما بين الدراسات السابقة ومع دراستنا وأهمها ما يلي:

- معرفة وقدرة نظام نظام التقييم المصرفي CAMELS، على إعطاء لمحة عن أداء البنوك.
- إبراز ميادين القوة وضعف العمليات المالية والإدارية للبنك.
- فعالية تطبيق هذا النموذج وأثره في البنوك التجارية.
- تحديد مكونات نموذج CAMELS في قياس ربحية البنوك وتحديد كفاية رأس مال وفقا لمقررات لجنة بازل.

وتختلف دراستنا عن الدراسات السابقة في كونها تركز على تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج CAMELS واستعمال عناصره في تحليل الوضعية المالية للبنكين، ومقارنة نتائج الدراسة بغيت إعطاء تقرير شامل لمعرفة درجة ونوع تصنيف البنكين وأيهما أفضل من الآخر، وأهمية تمسك البنكين بالمعايير الدولية لتحسين وتجنب الوقوع في الأزمات مالية في المستقبل.

خلاصة الفصل:

لقد تطرقنا في هذا الفصل الأدبيات النظرية، حول تقييم الأداء من مفهومه وأهميته وأهدافه، إضافة إلى معرفة نماذج تقييم الأداء منها التقليدية والحديثة، وأخيرا مفاهيم حول معيار CAMELS ومن النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة فيما يلي:

1- عملية تقييم الأداء هي جزء من الرقابة المصرفية والتي تساعد اتخاذ القرار وأحكام تقيمية التي يقوم بها البنك المركزي.

2- يعتبر معيار CAMELS إحدى المعايير الدولية والمؤشرات لقياس نقاط القوة والضعف لتقييم أداء البنوك.

3- يعمل معيار CAMELS على تحليل الوضعية المالية للبنك، من اجل إعطاءه درجة تصنيف معينة تمكنه من تحديد الإجراءات الوقائية اللازمة.

أما المبحث الثاني فتمثل في الدراسات السابقة التي لها صلة بموضوع دراستنا، وذلك بغرض أهداف تلك الدراسة واهم النتائج المتوصل إليها والمنهج الذي تم الاعتماد عليه، وفي الأخير نقد وذكر أوجه التشابه والاختلاف في هذه الدراسات.

الفصل الثانـي:

الجانب التطبيقي

للدراسة

تمهيد:

بعد أن تطرقنا في الفصل الأول إلى المفاهيم المتعلقة بتقييم الأداء، معيار camels وكذلك الدراسات السابقة التي لها صلة بالموضوع، سنحاول في هذا الفصل تطبيق الجانب النظري في الواقع العملي، من خلال دراسة مقارنة بين بنكين، البنك الزراعي الصينيAGRICULTURAL BANK OF CHINAوالبنك الأمريكيJPMORJAL CHASE & CO.

وللإلمام أكثر بالجانب التطبيقي ارتأينا أن نتناول من خلال هذا الفصل أولا الإطار المنهجي للدراسة من اختيار ميدان الدّراسة وطريقة جمع البيانات والمتغيرات، وكذلك الأدوات المستخدمة، كما سيتم عرض وتحليل ومناقشة نتائج الدراسة، لذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين.

- المبحث الأول: الطريقة والأدوات
- المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة التطبيقية ومناقشتها

المبحث الأول: الطريقة والأدوات

نتناول في هذا المبحث الطريقة المتبعة في إعداد هذه الدراسة، وكذا الأدوات المستخدمة في جمع وتحصيل مختلف البيانات عن البنك الصيني ABC والبنك الأمريكي JPM محل الدراسة، بالإضافة إلى المعالجة الإحصائية والنسب المالية للحصول على النتائج.

المطلب الأول: التعريف بميدان الدراسة

وقع اختيارنا على لبنك الزراعي الصينيAGRICULTURAL BANK OF CHINAوالبنك الأمريكي JPMORGAN CHASE & CO، لقياس أدائهما وفق معيار التقييم المصرفي CAMELSلتوفر المعلومات والبيانات المالية التي تتناسب مع هذا المعيار.

الفرع الأول: التعريف بالبنك الزراعي الصينيABC

تأسس بنك الصين عام 1912 م، ويقع مقره الرئيسي في بكين، يصنف البنك الزراعي الصيني من ضمن اكبر بنوك العالم، بالإضافة إلى انه واحد من اكبر عشر شركات في العالم، ويوجد فروع له في أنحاء مختلفة من الصين، مثل بكين، بالإضافة إلى نيويورك وطوكيو ولندن، وسيدني في استراليا، ويمتلك البنك أصولا تصل قيمتها إلى 2.82 تريليون دولار، وهو مملوك للدولة، يتعامل البنك مع بعض الشركات غير الزراعية، وشركات الجملة الزراعية الكبيرة وصغار المزارعين على حد سواء، وتعتبر الشركات متوسطة الحجم اكبر شريحة نمو له، ويعمل به أكثر من 3000000 شخص في نهاية 2008.[1]

[1] - https:// www.bankofchina.com

الفرع الثاني: التعريف ببنك JPMالأمريكي

هو بنك أمريكي متعدد الجنسيات للخدمات المالية المصرفية، هو أكبر بنك في الولايات المتحدة، مع إجمالي أصول 2,515 تريليون دولار، وهو المزود الرئيسي للخدمات المالية استنادا إلى مجلة فوريس، هو ثالث أكبر شركة مساهمة عامة في العالم، تأسس عام 1977 يقع في نيويورك في وول ستريت كان في البداية اسمه جي بي مورجان، في عام 2000 اندمج مع بنك تشايس مناهتن فسمي جي بي مورجان تشايس يوجد حوالي 230000 موظف في عام 2008 يعمل في البنك في جميع أنحاء العالم القيمة السوقية للبنك فاقت 145 مليار دولار سنة 2007.[2]

المطلب الثاني: مجال الدراسة والتعريفات الإجرائية

يتمثل مجال الدراسة في إسقاط عناصرCAMELSلتقييم أداء البنك الصيني ABC والبنك الأمريكي JPMوالمتمثلة في:

- ✓ كفاية رأس المال: وهو هامش الأمان الذي يحتفظ به البنك لمواجهة المخاطر المحتملة، بغية توفير الحماية للمقرضين والمودعين.
- ✓ جودة الأصول: التي تعبر عن العمليات التي يقوم بها البنك لتحقيق الإيرادات، بمعنى امتلاك أصول جيدة وتوليد دخل أكثر. والربحية التي تعتبر كأحد أهداف البنك لأنها تضمن استمراره، بحيث تتأثر الربحية بمدى جودة أصول البنك.

[2] - https://www. Jpmorganchas .com

- ✓ الإدارة: التي يعتبر الأداء الإداري مكونا أساسيا للحكم على مدى نجاح البنك في تحقيق أهدافه. بالإضافة إلى السيولة التي تعتبر أحد الأساليب المؤدية لوقوع البنك في المشاكل، كما تعتبر احد أسباب نجاحه.
- ✓ الحساسية لمخاطر السوق: وهي مدى جودة الأصول والخصوم لمواجهة مخاطر السوق.

وتم قياس هذه العناصر والوصول إليها اعتمادا على التقارير المالية للبنكين محل الدّراسة، وامتدت الفترة المعتمد في التقارير من سنة 2014إلى2017، واختيرت هذه الفترة لأنها تتضمن البيانات الكاملة والمناسبة لمكونات معيار CAMELS.

المطلب الثالث: الأدوات والمعالجات المستخدمة في الدراسة

سنعرض في هذا الجزء مختلف المعالجات الإحصائية ومصادر جمع البيانات الضرورية في هذه الدراسة.

الفرع الأول: مصادر جمع البيانات

لقد تم الاعتماد على مجموعة من المصادر الأولية والثانوية ذات الصلة بموضوع الدراسة.

1.المصادر الأولية:

تم استخراج المعلومات الضرورية لبنك الصيني ABC والبنك الأمريكي JPM من الموقع الرسمي لكل بنك. ونوضحهما فيما يلي:

-https://www.fdic.gov

-https:// www.bankofchina.com

كما اعتمدنا على التقارير السنوية للبنكين والتي تبرز القوائم المالية والمعلومات المتعلقة بعناصر أداة الدّراسة المستخدمة ويمكن تلخيص هذه التقارير فيما يلي:

- التقارير المالية للبنك الصيني ABC والبنك الأمريكي JPM.
- الميزانية العامة للبنك الصيني ABC والبنك الأمريكي JPM.
- جدول حساب النتائج للبنك الصيني ABC والبنك الأمريكي JPM.

2.**المصادر الثانوية:**

هي البيانات التي اعتمدنا عليها في الجانب النظري والمتمثلة في الكتب والمقالات والمجلات العلمية والمذكرات، بالإضافة إلى بعض الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع دراستنا، والتي توضح كيفية حساب عناصر مقياس camels انطلاقا من التقارير والقوائم المالية.

<u>الفرع الثاني: المعالجات الإحصائية المستخدمة</u>

اعتمادا على القوائم المالية للبنكين محل الدراسة، وانطلاقا من المؤشرات المالية والنسب المستخدمة لقياس عناصر مقياس camels؛ قمنا بحساب هذه العناصر وفق ما يلي:

1. استخدام المتوسط الحسابي

هو واحد من مقاييس النزعة المركزية ويستخدم لحساب المعدلات والمتوسطات، ويمكن من خلاله الحكم على المجتمع انطلاقا من النتائج المسجلة في العينة. ويتم حسابه كما يلي:

المتوسط الحسابي = مجموع القيم/ عدد القيم

وقمنا باستخدام هذا المقياس لحساب التصنيف الجزئي لكل عنصر من مكونات معيار CAMELS في البنكين محل الدّراسة. كما استخدمناه في حساب التصنيف والتصنيفات المركبة والتي تحسب وفق ما يلي:

أ. متوسط التصنيف

تم قياسه نسبة إلى مجال تصنيف كل مكون من مكونات معيار CAMELS.ويقاس وفق المعادلة التالية:

متوسط التصنيف = التصنيف الجزئي / عدد السنوات.

ب. التصنيف المركب

يبين لنا الدرجة النهائية لمعيار CAMELS في كلّ بنك ويتم حسابه كالتالي:

التصنيف المركب = إجمالي التصنيف / عدد درجات التصنيف

ويكتسي هذا المؤشر أهمية بالغة لأنه يعطينا التصنيف النهائي لكل بنك وفق الأداة المستخدمة، وعليه فيمكن من خلاله القيام بمقارنة أداء كل بنك مع الآخر.

2.النسب المالية

استخدمنا في عملية التحليل المالي لحساب العناصر المكونة لمقياس CAMELS للحكم على أداء البنكين محلّ الدّراسة مجموعة من النسب والمؤشرات المالية والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

- العائد على حقوق الملكية ROE
- العائد على الأصول ROA
- نسبة كوك لكفاية رأس المال ونسب السيولة أو الملاءة

-نسبة جودة الأصول وجودة الإدارة.

المطلب الرابع: كيفية إعداد أداة الدّراسة وسلّم القرار

يرتكز نموذج هذا البحث على تحليل مكونات مقياس CAMELSللأداء البنكي، من خلال إسقاطه على التقارير والميزانيات المالية للبنك الصيني ABC والبنك الأمريكي JPM، وذلك بالاعتماد على مؤشرات مالية وفق المنهجية التالية:

أولا: مؤشر كفاية رأس المال

نقوم بحساب مؤشر كفاية رأس المال لكل بنك في كلّ سنة، والذي يعبر عن حقيقة الموقف المالي للبنك، ويعتبر عاملا محوريا في تحقيق السلامة المصرفية. ويتم حسابه وفق المعادلة التالية:

كفاية رأس المال = إجمالي رأس المال / الأصول المرجحة بأوزان المخاطر

ويتم تصنيف كفاية رأس المال وفق سلم القرار كالتالي:

الشكل رقم 2-1: سلّم القرار لتصنيف لكفاية رأس المال

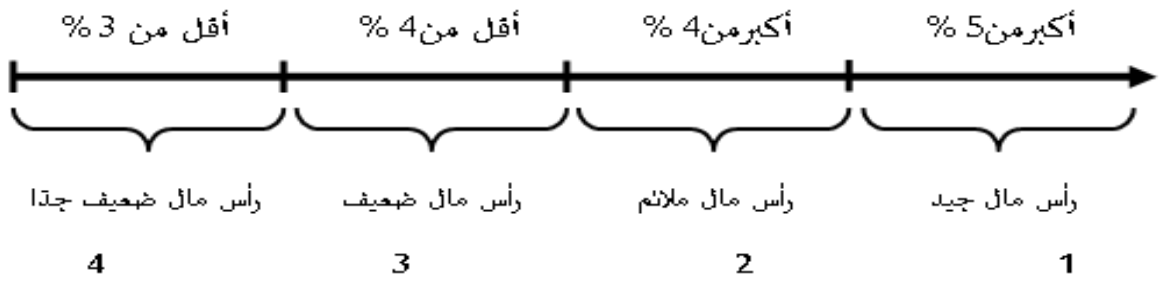

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على ما جاء في الجزء النظري

ثانيا: مؤشر جودة الأصول

يعبر عن مدى قدرة البنك على توظيف الجيد لما هو متاح لديها من موارد، ومدى قدرتها على تغطية ما منحته من قروض. ويتم حساب هذه الأخيرة وفق معادلتين: نسبة التصنيف المرجح، ونسبة إجمالي التصنيف، واعتمدنا نحن في تحليل جودة الأصول على نسبة التصنيف المرجح التي تقيس هذه النسبة حجم المخصصات إلى حقوق الملكية والمخصصات. وتكون بالمعادلة التالية:

نسبة التصنيف المرجح = المخصصات / حقوق الملكية + المخصصات

ويتم تصنيف جودة الأصول وفق سلم القرار كالتالي:

الشكل رقم 2-2:سلّم القرار لتصنيف جودة الأصول

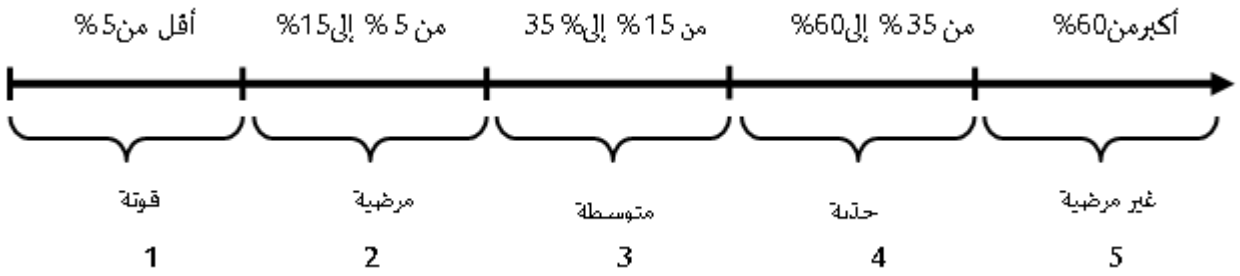

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على ما جاء في الجزء النظري

ثالثا: مؤشر الإدارة

يعكس مدى مقدرة مجلس الإدارة وإدارة البنك على تحديد قياس ومراقبة، وضبط المخاطر من اجل تحقق البنك نشاطاته بأمانة وسلمية، واعتمدنا في حساب مؤشر جودة الإدارة على المعادلة التالية:

جودة الإدارة = مصاريف التشغيلية / إجمالي الأصول

ويتم تصنيف جودة الإدارة وفق سلم القرار كالتالي:

الشكل رقم 2-3:سلّم القرار لتصنيف جودة الإدارة

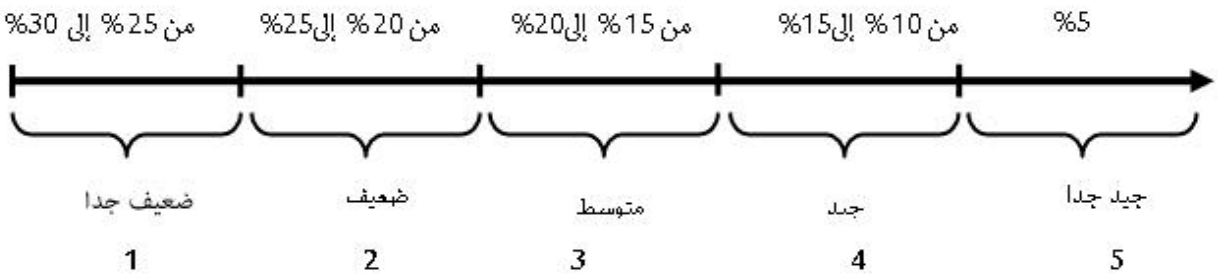

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على ما جاء في الجزء النظري

رابعا: مؤشر الربحية

وقد قمنا بتحليل مؤشر الربحية بالاعتماد على العائد على حقوق الملكية التي تقيس مدى قدرة البنك على توليد الودائع من توظيف أموال المساهمين. ويحسب معدل العائد على حقوق الملكية بالمعادلة التالية:

معدل العائد على حقوق الملكية = صافي الدخل / حقوق الملكية

ويتم تصنيف الربحية وفق سلم القرار التالي:

الشكل رقم 2-4:سلّم القرار لتصنيف الربحية

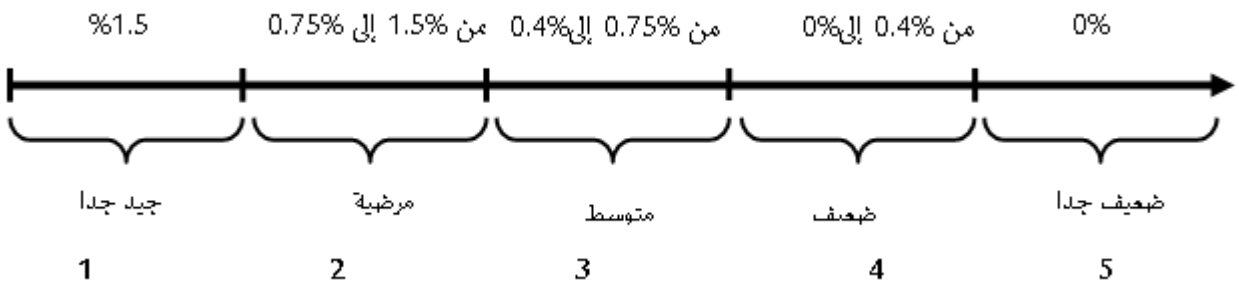

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على ما جاء في الجزء النظري

خامسا: مؤشر السيولة

واعتمدنا في دراستنا من خلال مؤشر السيولة الاعتماد على نسبة القروض إلى إجمالي الودائع، حيث تشير هذه النسبة إلى مدى استخدام البنك للودائع. وتحسب بالعلاقة التالية:

سيولة البنك = القروض / إجمالي الودائع

ويتم تصنيف السيولة وفق سلم القرار كالتالي:

الشكل رقم 2-5:سلّم القرار لتصنيف السيولة

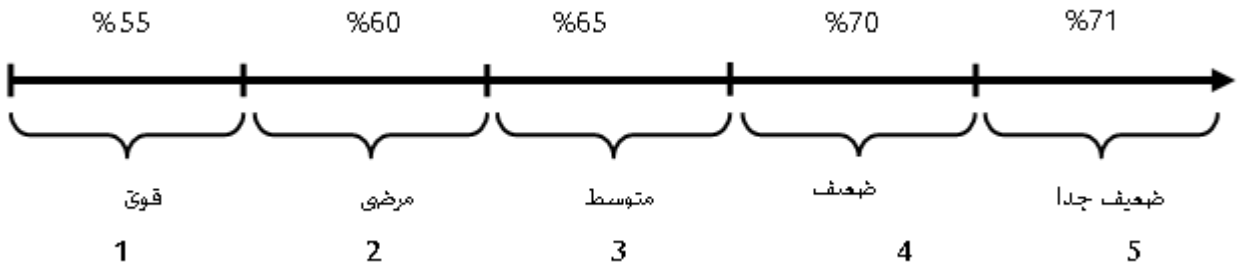

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على ما جاء في الجزء النظري

سادسا: حساسية مخاطر السوق

تتعلق بالدرجة الأولى بالمحافظ الاستثمارية، وتخضع لمخاطر مختلفة مثل: أسعار الفائدة وأسعار الصرف، وأسعار الأسهم. ويتم حسابها وفق المعادلة التالية:

حساسية مخاطر السوق = إجمالي الأوراق المالية / إجمالي الأصول

ويتم تصنيفها وفق سلم القرار كالتالي:

الشكل رقم (2-6):سلّم القرار لتصنيف حساسية مخاطر السوق

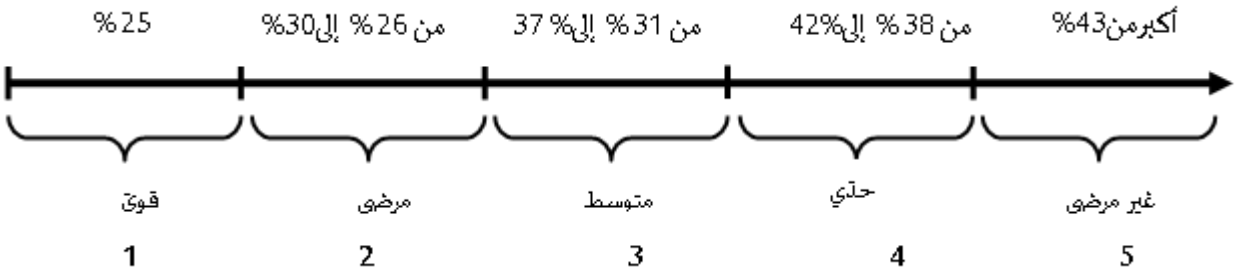

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على ما جاء في الجزء النظري

سابعا: التصنيف المركب

للحكم على مستوى الأداء بين البنكين نستخدم التصنيف المركب والذي نلخص سلم قراره فيما يلي:

الشكل رقم 2-7:سلّم القرار للتصنيف المركب

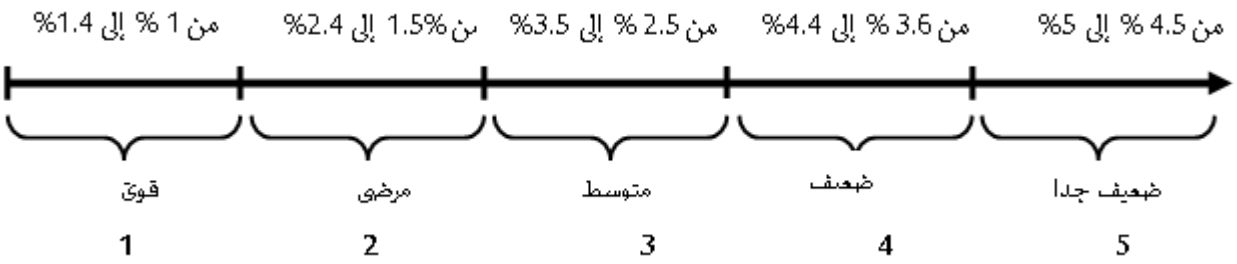

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على ما جاء في الجزء النظري

المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة التطبيقية ومقارنتها

يشمل هذا المبحث مطلبين، المطلب الأول يتعلق بعرض نتائج الدراسة ومناقشتها من خلال استخدام معيار CAMELS، أما في المطلب الثاني سنحاول اختبار الفرضيات وتحليل نتائج الدراسة ومقارنتها.

المطلب الأول: نتائج الدراسة التطبيقية

نحاول في هذا المطلب أن نقوم بعرض النتائج المتوصل إليها، بناءا على المعلومات التي جمعنها فيما سبق، فيما يخص البنك الصيني ABC وبنك JPM الأمريكي وذلك من خلال تطبيق معيار CAMELSعلى هذين البنكين.

الفرع الأول: تحليل القوائم المالية للبنك الصيني ABC

نشير في هذا الفرع إلى إسقاط مؤشرات نموذج CAMELS على بيانات القوائم المالية للبنك الصيني ABC من خلال تطبيق نسب وهذه النسب تتمثل في كفاية رأس المال، جودة الأصول، ربحية، السيولة، الإدارة والحساسية اتجاه مخاطر السوق.

الجدول رقم(2-1): مؤشرات قياس القوائم المالية للبنك الصيني ABC

	2014		2015		2016		2017	
	القيمة	تصنيف	القيمة	تصنيف	القيمة	تصنيف	القيمة	تصنيف
كفاية رأس المال	%12,82	1	%13,56	1	%13,04	1	%13,73	1
جودة الأصول	%2,06	1	%1,17	1	%1,00	1	%1,13	1
ربحية البنك	%17,41	2	%14,93	2	%13,96	2	%13,56	2
سيولة البنك	%62,18	2	%62,83	2	%61,97	2	%63,70	2
إدارة البنك	%3,08	1	%2,82	1	%2,53	1	%2,31	1
حساسية مخاطر السوق	%22,32	1	%25,36	1	%27,25	1	%29,22	1

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على القوائم المالية للبنك

من الجدول أعلاه نلاحظ أن معدل كفاية رأس مال البنك الصيني ABCتجاوز الحد المطلوب حسب مقررات لجنة بازل 8%، وهذا خلال السنوات الأربع 2014،2015،2016،2017، حيث بلغ معدل كفاية رأس مال البنك ABC في سنة 2014 بنسبة 12,82%، ثم ترتفع سنة 2015 إلى 13,56% ليستقر نوعا ما من سنة 2016الى 2017الى 13,74%، ومنه نستنتج أن معدل كفاية رأس المال للبنك الصيني ABC قادر على تلبية التزاماته ومواجهة المخاطر التي تعرض نشاطه، وبالتالي يتم تصنيف كفاية رأس المال خلال سنوات الأربع بدرجة تصنيف 1.

واعتمدنا في جودة الأصول على نسبة التصنيف المرجح التي تقيس هذه النسبة المخصصات إلى حقوق الملكية والمخصصات فكلما قلت هذه النسبة كان أفضل، حيث نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة جودة الأصول للبنك الصيني ABCمنخفضة خلال سنوات الدراسة، وهذا يدل على أن مخصصات كافية لمواجهة هذه الخسائر المحتملة، وكذلك سياسة منح الائتمان فيه رشيدة، حيث بلغت نسبة إجمالي التصنيف لجودة الأصول سنة 2014 بمقدار 2,06%، ثم انخفضت سنة 2015 إلى 1,17%، أما سنة 2016 بلغت نسبتها 1% وهذا انخفاض جيد، في سنة 2017 ارتفعت بنسبة قليلة حيث بلغت 1,13%، ويعود سبب

الانخفاض إلى انخفاض حجم القروض المتعثرة خلال تلك السنوات، وحصل البنك على درجة تصنيف 1 في جودة أصول البنك.

أما فيما يخص ربحية البنك الصيني اعتمدنا على نسبة العائد على حقوق الملكية ونلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة الربحية في سنة 2014 كان مرتفعا وبلغ 17,41% ثم انخفض هذا المعدل إلى 14,93%سنة 2015، ثم انخفض في سنة 2016 إلى 13,96%وفي سنة 2017 انخفض إلى 13,56%، ومن هنا يمكننا القول أن قدرة البنك على تعظيم ثروة الملاك قد انخفضت، وهذا يعود إلى عدم قدرة الإدارة على اتخاذ قرارات استثمارية وتشغيلية في البنك بكفاءة عالية وهذا مالا يضعه في أريحية مالية تمكنه من توزيع المزيد من الأرباح، وتم تصنيف البنك الصيني اعتمادا على نسبة العائد على حقوق الملكية بالتصنيف 2 خلال السنوات الأربعة.

أما في ما يخص نسبة سيولة البنك فقد اعتمدنا في تحليلنا على نسبة القروض إلى إجمالي الودائع، وقد سجل البنك الصيني ABC في سنة 2014 نسبة قدرها 62,18% وفي سنة 2015 بلغت 62,83% وانخفضت بنسبة 61,97% 2016 لكن في سنة 2017 ارتفعت بنسبة 63,70%، مما سبق نستنتج أن البنك الصيني له القدرة على تلبية قروض جديدة لزبائنه وان السيولة لديه مقبولة وتتخذ السيولة بنسبة القروض إلى إجمالي الودائع تصنيف 2.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن للبنك إدارة جيدة ولديه خبرة في العمل المصرفي، حيث بلغت نسبة جودة الإدارة 3,08% سنة 2014، ثم انخفضت هده النسبة سنة 2016 إلى 2,82% لتبقى ثابتة نوعا ما في السنتين 2016 ،2017 بنسب تقدر ب2,53% و2,31%، وهدا ما يجعلها تستحوذ على درجة التصنيف 1.

وفيما يخص حساسية مخاطر السوق اعتمدنا على نسبة مجموع الأوراق المالية إلى إجمالي الأصول حيث بلغت نسبتها 2017 ب22,32% ثم ارتفعت هذه النسبة الى25,36% في سنة 2015، وبقيت في

ارتفاع مستمر خلال السنتين 2016، 2017 بنسب 27,25%، و29,22 % على التوالي، ومنه أن نسبة مجموع الأوراق المالية إلى إجمالي الأصول للبنك الصيني ABC منخفضة وهدا يذل على أن البنك متحكم نسبيا لمخاطر السوق، وهذا ما يمنحه التصنيف 1.

الجدول رقم (2-2): التصنيف الكلي للبنك الصيني ABC

المؤشرات	التصنيف الجزئي 2014	التصنيف الجزئي 2015	التصنيف الجزئي 2016	التصنيف الجزئي 2017	التصنيف الكلي	القرار
كفاية رأس المال	1	1	1	1	1	جيد
جودة الأصول	1	1	1	1	1	جيد
ربحية البنك	2	2	2	2	2	مرضية
سيولة البنك	2	2	2	2	2	مرضية
إدارة البنك	1	1	1	1	1	جيدة
حساسية مخاطر السوق	1	1	1	1	1	قوي
التصنيف المركب	1,33	1,33	1,33	1,33	1,33	جيد

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على القوائم المالية للبنك

من خلال الجدول أعلاه الذي يظهر التصنيف الكلي للبنك الصيني ABC نلاحظ كفاية رأس المال بلغت في كل من السنوات الأربعة من 2014 إلى 2017 درجة التصنيف الجزئي1، وهذا ما أعطاها قيمة 1 في التصنيف الكلي وعليه نقول أن كفاية رأس المال للبنك الصيني ABC جيد.

كما نلاحظ بالنسبة إلى جودة أصول البنك الصيني فقد أخذت التصنيف 1 في كل من السنوات الأربع في التصنيف الجزئي والكلي وعليه فان جودة أصول البنك الصيني ABCجيدة.

أما فيما يخص ربحية وسيولة البنك الصيني فقد أخذت التصنيف2 في كل السنوات من حيث التصنيف الجزئي والكلي ونقول أن ربحية وسيولة البنك الصيني مرضية.

وبالنسبة إلى جودة الإدارة وحساسية مخاطر السوق للبنك الصيني ABC يظهر الجدول درجة التصنيف1 لكل منهما من حيث التصنيف الكلي، أي أن جودة الإدارة للبنك الصيني جيدة، والحساسية لمخاطر السوق قوية.

ومن خلال تصنيف كل مكون من مكونات معيار CAMELSفي البنك الصيني ABCنجد أن التصنيف المركب له بلغ قيمة 1,5 أي أن مستوى الأداء ككل مرضي للبنك.

الفرع الثاني: تحليل القوائم المالية للبنك الأمريكي JPM

نشير في هذا الفرع إلى إسقاط مؤشرات CAMELSعلى بيانات القوائم المالية لبنك الولايات المتحدة الأمريكية JP MORGAN من خلال تطبيق نسب تم الاعتماد عليها سابقا في تحليل بيانات القوائم المالية للبنك الزراعي الصيني. بغيت معرفة درجة التصنيف لديه.

الجدول رقم (2-3): مؤشرات قياس القوائم المالية للبنك الأمريكي JPM

	2014		2015		2016		2017	
	القيمة	تصنيف	القيمة	تصنيف	القيمة	تصنيف	القيمة	تصنيف
كفاية رأس المال	%13	1	%15,1	1	%15,5	1	%15,9	1
جودة الأصول	%1,35	1	%1,54	1	%2,10	1	%2,06	1
ربحية البنك	%10	1	%11	1	%10	1	%10	1
سيولة البنك	%55,54	1	%65,42	3	%65,06	3	%64,44	3
إدارة البنك	%9.38	1	%9,97	1	%9,34	1	%9,96	1
حساسية مخاطر السوق	%13,5	1	%12,3	1	%11,60	1	%9,86	1

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على القوائم المالية للبنك

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدل كفاية رأس المال للبنك الأمريكي JPM تجاوز الحد الأدنى المطلوب حسب مقررات لجنة بازل 8%،وهذا خلال السنوات 2014،2015، 2016، 2017، حيث بلغ معدل كفاية رأس المال 13% في سنة 2014، وارتفع هذا الأخير بمعدل 15% خلال السنوات الموالية، وهذا ما يدل على أن البنك قادر على مواجهة الصدمات والمخاطر التي تعرض نشاطه، وحسب درجة تصنيف كفاية رأس المال فقد حاز البنك على تصنيف 1.

كما نلاحظ أن جودة الأصول متذبذبة خلال أربع سنوات وذلك باعتماد على نسبة التصنيف المرجح، وبلغت نسبتها سنة2014 ب 1,35% وفي سنة 2015 بلغت نسبتها 1,54%، سنة 2016 ارتفعت إلى 2,10%، وبلغت النسبة 2,06% سنة 2017، وهو ما جعلنا نمنحها التصنيف 1.

أما فيما يخص ربحية البنك فاعتمدنا في تحليلها على نسبة العائد على حقوق الملكية التي كانت نسبتها 10 % في سنة 2014 ، وارتفعت في سنة 2015 إلى 11 %، لتنخفض بنسبة 10 % في سنة 2016 وتبقى نفس النسبة في سنة 2017، وهذا يعني أن البنك يحقق أرباح جيدة تتناسب مع أصول البنك، ويمنحه التصنيف 1.

أما في جانب السيولة فاعتمدنا على نسبة القروض إجمالي الودائع فنجدها55,54 % في سنة 2014، لترتفع هذه النسبة إلى 65,42% سنة 2015، وتبقى بنفس النسبة سنة 2016، وفي سنة 2017 بنسبة 64,44%، وكلما ارتفعت هذه النسبة شكلت خطر في عدم التسديد بمعنى أن القروض الممنوحة اكبر من سيولة البنك، مما يجعل البنك في حالة نقص الملاءة، ونمنحه التصنيف 3.

أما فيما يخص جانب جودة الإدارة نلاحظ أنها في السنوات الأربع كانت بنسبة 9% وهذا يظهر فعالية الإدارة في توظيف العمال (الإيرادات أكبر من عدد العمال)، ويمكن منحها التصنيف1.

أما حساسية مخاطر السوق نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة بلغت في سنة 2014 نسبة قدرها 13,50% ثم انخفضت هذه النسبة إلى 12,3% في سنة 2015، وبقيت في انخفاض مستمر خلال السنتين 2016، 2017 بنسب 11,60%، 9,86% على التوالي.

ومما سبق نستنتج أن نسبة مجموع الأوراق المالية إلى إجمالي الأصول للبنك منخفضة وهذا يدل على البنك متحكم نسبيا في مخاطر السوق وعلى هذا البنك مواصلة المحافظة على هذا الاستقرار من حيث التغطية والتحكيم. وهذا ما يمنحه درجة التصنيف 1.

الجدول رقم (2-4): التصنيف الكلي لبنك الأمريكيJPM

المؤشرات	التصنيف الجزئي 2014	التصنيف الجزئي 2015	التصنيف الجزئي 2016	التصنيف الجزئي 2017	التصنيف الكلي	القرار
كفاية رأس المال	1	1	1	1	1	جيد
جودة الأصول	1	1	1	1	1	جيد
ربحية البنك	1	1	1	1	1	جيد
سيولة البنك	1	3	3	3	2	مرضي
إدارة البنك	1	1	1	1	1	جيد
حساسية مخاطر السوق	1	1	1	1	1	جيد
التصنيف المركب	1	1,33	1,33	1,33	1,16	جيد

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على القوائم المالية للبنك

يشير الجدول أعلاه الذي يظهر التصنيف الكلي للبنك الأمريكي JPMنلاحظ كفاية رأس المال بلغت في كل من السنوات الأربعة من 2014 إلى 2017 درجة التصنيف الجزئي1، وهذا ما أعطاها قيمة 1 في التصنيف الكلي وعليه نقول أن كفاية رأس المال للبنك الأمريكي JPMجيد.

كما نلاحظ بالنسبة إلى جودة أصول البنك الأمريكي فقد أخذت التصنيف 1 في كل من السنوات الأربع في التصنيف الجزئي والكلي وعليه فان جودة أصول البنك الأمريكي JPMجيدة.

أما فيما يخص ربحية وسيولة البنك الأمريكي فقد أخذت التصنيف1 في كل السنوات من حيث التصنيف الجزئي والكلي أي ربحية البنك جيدة، أما السيولته فقد كانت في سنة 2014 بدرجة1 وبلغت في السنوات الثالثة الأخيرة درجة3 من حيث التصنيف الجزئي وأخذت درجة 2 من حيث التصنيف الكلي، ونقول أن لديه سيولة مرضية.

وبالنسبة إلى جودة إدارة البنك الأمريكي التي يظهر الجدول بدرجة التصنيف 1 من حيث التصنيف الكلي، أي أن جودة الإدارة جيدة.

وفيما يخص حساسية اتجاه مخاطر السوق فقد كانت الدرجة1 لكل من التصنيف الجزئي والكلي خلال كل السنوات، ونحكم على الحساسية مخاطر السوق أنها قوية.

ومن خلال تصنيف كل مكون من مكونات معيار CAMELSفي البنك الأمريكيJPM نجد أن التصنيف المركب له بلغ قيمة1,33 أي أن مستوى الأداء جيد للبنك.

المطلب الثاني: مقارنة نتائج الدراسة التطبيقية

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى مقارنة أهم المؤشرات التي تم التوصل إليها في نتائج الدراسة بين البنك الزراعي الصيني وبنك الولايات المتحدة الأمريكية.

الفرع الأول: مقارنة النتائج بين البنكين ABC وJPM

سوف نبين في هذا الفرع درجة التصنيف وتقييم لكلا البنكين ومقارنة بينهما حسب معيار نظام التقييم المصرفي.

الجدول رقم (2-5): المقارنة بين درجة تصنيفABCوJPM

	البنك الصيني ABC		البنك الأمريكي JPM	
	درجة التصنيف	نوع التصنيف	درجة التصنيف	نوع التصنيف
C	1	جيد	1	جيد
A	1	جيد	1	جيد
M	1	جيد	1	مرضي
E	2	مرضي	1	جيد
L	2	مرضي	2	مرضي
S	1	جيد	1	جيد
التصنيف المركب	1,33	جيد	1,16	جيد جدا

المصدر: من إعداد الطالبتين

من خلال الجدول نلاحظ الفرق بين درجة التصنيف لمكوناتCAMELS في تقييم أداء البنكين، نجد أن البنك الصيني يحتل درجة1 في كفاية رأس المال وبينما البنك الأمريكي أخد درجة التصنيف 1 في كفاية رأس المال، وهذا يدل على أن للبنكين لهما أداء جيد للأرباح ونمو جيد للأصول، وكذلك الخبرة الجيدة في متابعة مسارات الأعمال المصرفية، وتحليل المخاطر المتعلقة بها، وتحديد مستويات مناسبة لرأس المال اللازم لها.

أما بالنسبة إلى تصنيف درجة الأصول فنلاحظ أن كل من البنكين يصنفان إلى الدرجة 1 وهذا يدل على أن حجم الأصول المتعثرة لا تتجاوز نسبة محدودة من رأس المال، والثبات في عمليات سداد القروض التي فات موعد تسديدها أو تلك التي تم تمديدها، كما نجد أن الإدارة تحتفظ بمخصصات كفاية ولازمة لمقابلة الخسائر المتوقعة في القروض.

كما نشير أيضا إلى درجة تصنيف الربحية فنلاحظ أن البنك الأمريكي حاز على درجة التصنيف 1 والسبب في ذلك راجع إلى توفر دخل كافي في تحقيق متطلبات تكوين الاحتياطي اللازم لنمو رأس المال، بينما

حاز البنك الصيني على درجة التصنيف 2 وهذا يدل على أن البنك يعتمد على دخل استثنائي لزيادة الأرباح الصافية مما يتطلب تحسين قدرة الإدارة في التخطيط والرقابة على العمليات المصرفية.

أما في جانب السيولة تختلف درجة تصنيف البنكين، فالبنك الصيني نجد أن درجة تصنيفه1أحسن من درجة تصنيف البنك الأمريكي الذي اخذ درجة التصنيف 2، والسبب الذي جعل البنك الصيني يأخذ هذه الدرجة هو توفر الأصول السائلة لتلبية تقلب الودائع والطلب على القروض بشكل مقبول، كما قد يكون السبب راجع إلى طريقة تلبية المصرف في احتياجاته من السيولة، أما بالنسبة إلى البنك الأمريكي سبب حيازته إلى الدرجة 2 راجع إلى ظهور مشكلات متكررة في السيولة.

فيما يخص جانب تصنيف كفاءة الإدارة فنلاحظ الفرق بين درجة التصنيف للبنكين، فنجد البنك الصيني اخذ درجة تصنيف 1 وهذا يدل على قوة معدل الأداء المالي، والقدرة على الاستجابة للمتغيرات في البيئة الاقتصادية، دقة وملاءة وظيفة التدقيق الداخلي والخارجي ومراعاة القوانين والأنظمة بشكل جيد والقدرة عالية على إدارة المخاطر، والبنك الأمريكي اخذ درجة تصنيف 1 حيث أن الإدارة تعتبر مراعية للقوانين والأنظمة، وان تطبيقات إدارة المخاطر مرضية نسبيا، كما توجد بعض العيوب التي يسهل تصحيحها دون الحاجة إلى رقابة تنظيمية.

وفي أخيرا درجة حساسية السوق فنجد أن البنكين قد تم تصنيفهما في الدرجة 1 وهذا يفسر أن للبنكين درجة التحكم بمخاطر السوق، ومعدل صافي إبراحهما قادرة على مواجهة التغيرات العكسية أسعار الفائدة، ومن ناحية المخاطر الإدارية فنجدها متدنية نسبيا، ومنه نستنتج أن للبنكين مستوى من الأرباح وملاءة رأس مال قويين في مواجهة مخاطر السوق.

وبعد أن تم تصنيف كل من مكون من مكونات نظام CAMELS في البنكين والمقارنة بينهما تم التوصل إلى إعطاء تصنيف كلي للبنكين حيث درجة 1,16 للبنك الأمريكي هي جيدة جدا، ودرجة 1,33 للبنك الصيني هي درجة جيدة، وهنا نقول انه هناك فرق مستوى قياس الأداء من حيث التصنيف.

ويمكن القول أن البنكين يتميزان بمركز مالي سليم معا وجود نقاط الضعف والقوة التي يستوجب الوقوف لمعالجتها، وتجنب وقوع الأزمات في المستقبل.

المطلب الثالث: مناقشة الفرضيات

من خلال النتائج المتحصل عليها يمكننا مناقشة فرضيات الدراسة على النحو التالي:

أولا: مناقشة الفرضية الرئيسية الأولى:

هناك مستوى جيد تقييم أداء البنك الصيني ABCوفق معيار CAMELS.

الفرضية الفرعية الأولى: والتي مفادها "يحقق البنك الصيني ABC كفاية في رأس المال "

بناءا على النتائج المتحصل عليها من الجدول رقم (2.2)، الذي يوضح التصنيف الكلي للبنك الصيني ABC وفق معيار CAMELS، والذي يبين أن مؤشر كفاية رأس المال وفق التصنيف الجزئي بلغ الدرجة 1 في كل سنة على حدى، وهو ما انعكس على التصنيف الكلي الذي بلغ القيمة 1، وبالعودة إلى الشكل رقم (1.2) لتصنيف كفاية رأس المال نجد أن درجة 1 تقابل في سلم القرار عبارة "رأس مال جيد". وبالتالي يمكن القول أن البنك الصيني ABCيحقق معيار كفاية رأس المال، وعليه نقبل الفرضية الفرعية الأولى.

الفرضية الفرعية الثانية: "تمتاز أصول البنك الصيني ABC بالجودة "

من خلال الجدول رقم(2.2) الذي يبين التصنيف الكلي للبنك الصيني ABCوفق معيار CAMELS، والذي يشير أن مؤشر جودة الأصول وفق التصنيف الجزئي بلغ درجة 1 خلال كل سنة على حدى، وهو ما جعله يأخذ الدرجة 1 في التصنيف الكلي، وبالعودة إلى الشكل رقم(2.2) لتصنيف جودة الأصول، نجد أن الدرجة واحد تقابل في سلم القرار عبارة جودة أصول قوية أي جيدة، وبالتالي يمكن القول أن البنك الصينيABCيحقق جودة في الأصول. وعليه نقبل الفرضية الفرعية الثانية.

الفرضية الفرعية الثالثة: "يحقق البنك الصيني ABCهدف الربحية "

بناء على الجدول(2.2) للتصنيف الكلي للبنك ABCوفق معيار CAMELSوالذي يبين أن مؤشر ربحية البنك وفق التصنيف الجزئي بلغ درجة 2 في كل سنة من السنوات الأربع، وهذا جعله يأخذ القيمة 2 في التصنيف الكلي، وبالعودة إلى سلم القرار في الشكل(2. 4) لتصنيف ربحية البنك نجد الدرجة 2 تقابل في سلم القرار عبارة "ربحية مرضية"، وبالتالي يمكن القول أن البنك الصيني ABCيحقق معيار الربحية. وعليه نقبل الفرضية الفرعية الثالثة.

الفرضية الفرعية الرابعة: "يحقق البنك الصيني ABCمعيار السيولة"

يتبين لنا من خلال الجدول رقم(2.2) للتصنيف الكلي للبنك ABCوفق معيار CAMELSوالذي يوضح مؤشر سيولة البنك وفق التصنيف الجزئي، حيث بلغت درجة تصنيف السيولة الدرجة 2 في كل السنوات، والدرجة 2 في التصنيف الكلي، وبالعودة إلى سلم القرار لسيولة البنك الصيني ABC نجدها تقابل عبارة "سيولة مرضية"، وبالتالي نقول أن البنك الصيني ABCيحقق معيار السيولة، وعليه نقبل الفرضية الفرعية الرابعة.

الفرضية الفرعية الخامسة: "يحقق البنك الصيني ABC معيار جودة في الإدارة"

من خلال نفس الجدول (2.2) للتصنيف الكلي للبنك ABC تتضح لنا أن جودة الإدارة بلغت التصنيف الجزئي 1 في كل سنة، ودرجة تصنيف1 في التصنيف الكلي، وبالعودة إلى سلم القرار لجودة الإدارة في الشكل(3.2) تقع الدرجة 1 على عبارة "جودة إدارة جيدة"، وبالتالي يمكن القول أن إدارة البنك الصيني ABCجيدة، وعليه نقبل الفرضية الفرعية الخامسة.

الفرضية الفرعية السادسة: "تمتاز أصول البنك الصيني ABC بضعف الحساسية لمخاطر السوق"

بناء على الجدول(2.2) الذي يوضح التصنيف الكلي للبنك الصيني ABCوفق معيار CAMELS، بلغت درجة تصنيفه مؤشر حساسية مخاطر السوق 1 في التصنيف الجزئي، ونفس الدرجة في التصنيف الكلي، وبالعودة إلى سلم القرار الموضح في الشكل(6.2) لمخاطر السوق؛ نجد الدرجة 1 تقابل عبارة "حساسية مخاطر السوق قوية"، وبالتالي نقبل الفرضية الفرعية السادسة.

من خلال ما سبق وبعد الإجابة على الفرضيات الفرعية للفرضية الرئيسية الأولى، نجد أن معيار CAMELS يحقق مستوى أداء جيد في البنك الصيني، وبالرجوع إلى الجدول(2.2) الذي يوضح درجة التصنيف المركب لعناصر CAMELS في البنك الصيني نجد أن درجة تصنيف البنك حسب معيار CAMELSبلغت التصنيف 1.33، وبالعودة إلى سلم القرار للتصنيف المركب في الشكل رقم(7.2)، نجد الدرجة 1,33 تقع في المجال[1,4.1] أي "أداء جيد"، وعليه نقبل الفرضية الرئيسية الأولى.

ثانيا: مناقشة الفرضية الرئيسية الثانية

مستوى تقييم أداء البنك الأمريكيJPMوفق معيار CAMELS.

الفرضية الفرعية الأولى: والتي مفادها "يحقق البنك الأمريكي JPMكفاية في رأس المال "

من خلال الجدول رقم(4.2) الذي يبين التصنيف الكلي للبنك الأمريكي JPM وفق معيار CAMELS، والذي يظهر درجة كفاية رأس مال وفق تصنيف الجزئي لكل السنوات، حيث عكس هذا الأخير التصنيف الكلي بدرجة 1، وبإسقاطه على الشكل رقم(1.2) لتصنيف كفاية رأس المال نجد الدرجة 1 تقابل عبارة "رأس مال جيد جدا"، وهنا نقول أن البنك الأمريكيJPMيحقق كفاية رأس المال. وعليه نقبل الفرضية الفرعية الأولى.

الفرضية الفرعية الثانية: "تمتاز أصول البنك الأمريكي JPM بالجودة "

بناءا على الجدول(4.2) الذي يوضح التصنيف الكلي للبنك الأمريكي JPMوفق معيار CAMELS، والذي يظهر لنا التصنيف الجزئي لجودة الأصول خلال كل سنة، والتصنيف الكلي بلغ درجة 1، وبإسقاطه على سلم القرار لجودة الأصول الشكل(2.2) نجد درجة 1 تقابل عبارة جودة أصول قوية، ومنه نقول أن البنك الأمريكي JPM يحقق جودة أصول "قوية". وعليه نتم قبول الفرضية الفرعية الثانية.

الفرضية الفرعية الثالثة: "يحقق البنك الأمريكي JPMهدف الربحية "

من خلال الجدول(4.2) التصنيف الكلي للبنك الأمريكي JPMوفق معيار CAMELS، تأخذ ربحية البنك التصنيف 1 من التصنيف الكلي لأربع سنوات، وبالعودة إلى ربحية البنك في الشكل(4.2) نجد الدرجة 1 تقابل في سلم القرار عبارة "ربحية البنك جيدة جدا"، وبالتالي يمكن القول أن البنك الأمريكي JPMيحقق معيار الربحية. وعليه نقبل الفرضية الفرعية الثالثة.

الفرضية الفرعية الرابعة: "يحقق البنك الأمريكي JPMمعيار السيولة"

بناءا على الجدول(4.2) للتصنيف الكلي الذي يبين أن مؤشر السيولة وفق التصنيف الكلي بلغ درجة 2 لأربع سنوات، وبالرجوع إلى الشكل(5.2) لتصنيف السيولة نجد درجة 2 تقابل في سلم القرار عبارة "سيولة

البنك مرضية"، وبالتالي نقول إن البنك الأمريكي JPMيحقق مبدأ السيولة. وعليه تم قبول الفرضية الفرعية الرابعة.

الفرضية الفرعية الخامسة: "يحقق البنك الأمريكي JPM معيار جودة في الإدارة"

يتبين من خلال الجدول(4.2) التصنيف الكلي للبنك الأمريكي JPM وفق معيار CAMELS، أن جودة الإدارة أخذت التصنيف 1 لكل سنة من السنوات الأربعة في التصنيف الجزئي، وبلغت درجة 1 في التصنيف الكلي، وبإسقاط هذه الدرجة على سلم القرار في الشكل(3.2) نجد أن درجة 1 تقابل عبارة "جودة إدارة جيدة"، وبالتالي نقول أن البنك الأمريكي JPM يحقق جودة في الإدارة. وعليه تم قبول الفرضية الخامسة.

الفرضية الفرعية السادسة: "تمتاز أصول البنك الأمريكي JPM بضعف الحساسية لمخاطر السوق"

بناءا على الجدول(4.2) للتصنيف الكلي للبنك الأمريكي وفق معيار CAMELS، والذي يبين مؤشر حساسية مخاطر السوق وفق التصنيف الجزئي بلغ درجة 1 في كل سنة على حدى، وان التصنيف الكلي بلغ القيمة 1، وبالعودة والنظر في سلم القرار لحساسية مخاطر السوق وفق الشكل(6.2) نجد أن درجة 1 تقابل عبارة "حساسية مخاطر السوق جيدة"، وبالتالي حساسية لمخاطر السوق للبنك الأمريكي JPMجيدة. وعليه تم قبول الفرضية الفرعية السادسة.

الفرضية الرئيسية الثانية: مستوى تقييم أداء البنك الأمريكيJPMوفق معيار CAMELS.

من خلال الإجابة على فرضيات الفرعية للفرضية الرئيسية الثانية، نجد أن معيار CAMELSيحقق مستوى أداء جيد للبنك الأمريكي JPM، وبالعودة إلى الجدول(4.2) للتصنيف الكلي للبنك نجد أن درجة التصنيف المركب بلغت القيمة 1.16 وبإسقاطها على الشكل(7.2) لسلم القرار نجدها تقع في المجال من [1. 1,4] أي مستوى" أداء جيد". وعليه نقبل الفرضية الرئيسية الثانية.

ثالثا: مناقشة الفرضية الرئيسية الثالثة

هناك فروق في مستوى أداء البنك الصينيABC والبنك الأمريكيJPM وفق معيار CAMELS

الفرضية الفرعية الأولى: "هناك فروق في كفاية رأس المال بين البنك الصيني ABCوالبنك الأمريكيJPM"

بناءا على الجدول(5.2) الذي يوضح المقارنة بين درجة التصنيف الكلي للبنك الصيني ABCو البنك الأمريكيJPM وفق معيار CAMELS، والذي يبين مؤشر كفاية رأس المال وفق التصنيف الكلي و الذي يظهر الفرق بين درجة تصنيف كل واحد منهما، فنجد البنك الصيني ABCبلغ 1 درجة أي كفاءة رأس مال لديه "جيدة جدا"، والبنك الأمريكي JPMدرجة تصنيف لديه 1 كفاية رأس مال لديه "جيدة جدا". وعليه قبول الفرضية الأولى.

الفرضية الفرعية الثانية: "هناك فروق في جودة الأصول بين البنك الصيني ABCوالبنك الأمريكيJPM"

من خلال الجدول(5.2) يوضح المقارنة بين درجة التصنيف الكلي للبنك الصيني ABCو البنك الأمريكي JPM وفق معيار CAMELS، ويبين لنا التصنيف الكلي لجودة الأصول حيث نلاحظ ان درجة التصنيف لكل من البنك الصيني بلغت 1 والبنك الأمريكي بلغت 1مما يجعل كل منهما حازا على الأداء الجيد.ومنه ليس هناك فرق بين مستوى جودة الأصول لكل بنك. وعليه نقبل الفرضية الفرعية الثانية.

الفرضية الفرعية الثالثة: "هناك فروق في تحقيق الربحية بين البنك الصيني ABCوالبنك الأمريكيJPM"

يبين لنا الجدول(5.2) الذي يوضح المقارنة بين درجة التصنيف الكلي للبنك الصيني ABCو البنك الأمريكيJPM وفق معيار CAMELS، أن مؤشر الربحية يختلف في درجة التصنيف للبنك الصيني بدرجة 2 مرضية، والبنك الأمريكي درجة 1 جيدة، وعليه هناك فرق في درجة تصنيف مؤشر الربحية.وبالتالي نقبل الفرضية الثالثة.

الفرضية الفرعية الرابعة: "هناك فروق في تحقيق السيولة بين البنك الصيني ABCوالبنك الأمريكيJPM"

بناءا على الجدول(5.2) الذي يوضح المقارنة بين درجة التصنيف الكلي للبنك الصيني ABCو البنك الأمريكيJPMوفق معيار CAMELS، الذي يظهر مؤشر السيولة أنها لا تختلف في درجة التصنيف بين البنكين وبلغت 2 درجة أي السيولة مرضية لكل بنك. وعليه نقبل الفرضية الفرعية الرابعة.

الفرضية الفرعية الخامسة: "هناك فروق في جودة الإدارة بين البنك الصيني ABCوالبنك الأمريكيJPM"

بناءا على الجدول(5.2) الذي يوضح المقارنة بين درجة التصنيف الكلي للبنك الصيني ABCو البنك الأمريكيJPMوفق معيار CAMELS، نجد أن مؤشر جودة الإدارة للبنك الصيني بلغ درجة 1اي إدارة "جيدة"، والبنك الأمريكي بلغ درجة 1 أي "جودة إدارة جيدة". ومنه نقبل الفرضية الخامسة.

الفرضية الفرعية السادسة: "هناك فروق في حساسية الأصول لمخاطر السوق بين البنك الصيني ABC والبنك الأمريكيJPM"

يظهر الجدول الجدول(5.2) الذي يوضح المقارنة بين درجة التصنيف الكلي للبنك الصيني ABCو البنك الأمريكيJPMوفق معيار CAMELS، أن مؤشر حساسية مخاطر السوق في البنكين بلغ درجة 1 لديهما، أي تفسر أنها "قوية". وعليه نقبل الفرضية الفرعية السادسة.

الفرضية الرئيسية الثالثة: "هناك فروق في الأداء بين البنك الصيني ABC والبنك الأمريكيJPMوفق معيار CAMELS"

هناك فروق في مستوى تقييم الأداء بين البنك الصينيABCوالبنك الأمريكيJPM حسب معيار CAMELS، الذي يظهرها الجدول(5.2) من خلال التصنيف المركب أن البنك الصيني درجته 1,33والتي

تمثل في سلم القرار بالعبارة جيدة، والبنك الأمريكي درجته 1 التي تقع بعبارة جيدة في سلم القرار الشكل(7.2).

ومنه نقبل الفرضية الرئيسية الثالثة.

خلاصة الفصل:

من خلال الدراسة وتحليل المؤشرات المتعلقة بنظام CAMELS، وتقديم تصنيفات فردية للمعيار ومن خلال تطبيق المفاهيم النظرية لهذا النظام مع الواقع العملي على البنك الزراعي الصيني والبنك الأمريكي تمكنا من الوصول إلى ما يلي:

- يحقق البنكين نسبة ملاءة أكبر من 8% المنصوص عليها في لجنة بازل، دليل على امتلاك رأس مال جيد.
- من خلال تطبيق معيار التقييم CAMELS يكشف عن نقاط القوة والضعف عند البنكين.
- يمتلك البنكين أصول جيدة من خلال امتلاك نوعية جيدة في محفظة القروض والاستثمارات ولديه سياسة إدارية جيدة للائتمان.
- يحقق البنكين ربحية جيدة.
- يحقق البنكين سيولة جيدة.
- يمتلك البنكين القدرة على مجابهة مخاطر السوق.
- من خلال التصنيف الكلي المركب الممنوح للبنكين هو تصنيف جيد في تقييم أدائهما.
- يمتلك البنكين جودة في الإدارة.

الخاتمة

الخاتمة:

تعتبر عملية تقييم الأداء من عمليات الرقابة والإشراف على أنشطة البنوك المختلفة، والتي من خلالها نحكم على مستوى أداء البنوك، ومن أجل ذلك استخدمنا نموذج من نماذج تقييم الأداء آلا وهو نموذج CAMELS، الذي يعتبر نموذجا موحدا يضم مجموعة من المعايير والمؤشرات الداعمة للتقييم البنكي إداريا وماليا، وهو أهم النماذج المستخدمة حاليا، حيث لقى نجاحا كبيرا نظرا لأنه يمكّن من التعرف وإبراز نقاط القوة والضعف للبنك، وإمكانية التنبؤ بالمخاطر المستقبلية وتجنب الأزمات المالية الحادة والمصاريف الباهظة التي تترتب عنها.

ومن خلال تطبيقنا لهذا المعيار على البنك الصيني ABC و البنك الأمريكي JPM خرجنا بالنتائج التالية:

- عملية تقييم الأداء هي جزء من الرقابة المصرفية والتي تساعد على اتخاذ القرار وأحكام تقييمية لنشاط البنك.

- يعتبر معيار CAMELS إحدى المعايير الدولية المستخدمة في قياس الأداء للكشف عن نقاط القوة والضعف التي تعرقل البنك وتجنب الوقوع في الأزمات المالية.

- يصنف أداء البنك حسب معيار CAMELS إلى خمسة أصناف وكل صنف من شأنه تحديد خلل في قياس الأداء، وهو ما يدفع إلى ضرورة اتخاذ القرارات المناسبة لتحسين الأداء.

- حصول البنك الأمريكي JPM والبنك الصيني ABC على مستوى الأول (درجة 1) وفق سلم قرار لتصنيف الكلي، مما يعني أن أداء البنكي سليم وجيد لا توجد فيه حالة ضعف فيما يتعلق بمكونات معيار CAMELS.

- يحقق البنكين كفاية في رأس المال وحصولهما على نسبة ملاءة اكبر من 8 % المقررة في لجنة بازل، بسبب الأداء القوي والجيد للأرباح.

- تمتاز أصول البنكين بالجودة نتيجة انخفاض القروض المتعثرة في البنك الأمريكي والبنك الصيني.

- حقق البنكين هدف الربحية بسبب وفرة الدخل الكافي الذي حقق متطلبات تكوين احتياطي اللازم لنمو رأس المال.

- يتحقق معيار السيولة لدى البنك الأمريكي JPM والبنك الصيني ABC نتيجة لتوفر الأصول السائلة لتلبية تقلب الودائع والطلب على القروض بشكل طبيعي إلى الطلبات الغير متوقعة.

- يتحقق معيار جودة الإدارة في البنكين نتيجة لقوة معدل الأداء المالي في جميع المجالات، ومراعاة القوانين والأنظمة بشكل جيد، وقدرة عالية على إدارة المخاطر.

- تمتاز أصول البنكين بحساسية قوية اتجاه مخاطر السوق بسبب تقلب أسعار الفائدة.

– أن كل عنصر من عناصر هذا المعيار له أهمية يجب إدراجه في قياس أداء. وهذا ما أثبتته "Lorraine Buerger" في دراستها.

ومن خلال تطبيق معيار CAMELS في كل من البنكين وجدنا أنه لا توجد فروق في أداءهما، وبالتالي لديهما أداء جيد وفقا للتصنيف المركب وسلم القرار.

بناء على النتائج المتوصل إلهي نقترح التوصيات التالية:

– على البنوك الاستمرار في تطبيق هذا المعيار من أجل إثبات جودة التصنيف.

– الاستمرار في تأهيل الكوادر الرقابية من خلال إخضاعهم لدورات تدريبية مرتبطة بواقع عملهم الرقابي، وخصوصا ما يتعلق بمؤشرات تقييم معيار CAMELS.

- تطوير نظم المعلومات في البنك بما يساهم في إجراء التحليل لجميع مكونات نظام التقييم المصرفي CAMELS، بالسرعة وبما يضمن سهولة انتقال المعلومات، خاصة المتعلقة بالمخاطر وتعيين نقاط الضعف بما يضمن كفاءة الإدارة في معالجتها.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

الكتب:

1–الكرخي مجيد، **تقييم الأداء باستخدام النسب المالية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، 2007، ص31.

2–الدوري عمر علي كمال، **تقييم الأداء المصرفي، إطار المفاهيمي والتطبيقي**، المكتبة الوطنية (الفهرسة)، أثناء النشر، بغداد، 2013، ص16.

3–الحسني فلاح حسن، الدوري مؤيد عبد الرحمان، **إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص232.

4–الشمري خالد توفيق، **التحليل المالي الاقتصادي في دراسة تقييم وجدوى المشاريع**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص6.

5–حسن محمد قدري، **إدارة الأداء المتميز. قياس الأداء . تحسين الأداء مؤسسيا وفرديا**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2014 . 2015، ص 258.

6–جودة عبد المعطي رضا رشيد محفوظ، **إدارة الائتمان**، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 1999، ص258.

7–عبادة إبراهيم عبد الحليم، **مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية**، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، 2008، ص160.

8–علا نعيم عبد القادر وآخرون، **مفاهيم حديثة في إدارة البنوك**، دار البداية، ناشرون وموزعون، عمان، 2009، ص ص 248 . 249.

9– طرطار احمد، **ترشيد اقتصادي للطاقة الإنتاجية للمؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص9.

10–كراجة عبد الحليم وآخرون، **الإدارة والتحليل المالي أسس . مفاهيم . تطبيقات**، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص198.

الرسائل الجامعية(دكتوراه ،ماجستير ، ماستر)

مذكرة الدكتوراه:

1– بن بوزيد سليمان، **استخدام مخرجات تحليل القوائم المالية لقياس أداء البنوك التجارية والتنبؤ بالتعثر المصرفي . دراسة عينة من البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة 2001 . 2015**، مذكرة لنيل لشهادة الدكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2016، ص112.

2– سعودي نادية، **مدى استخدام الأساليب الحديثة لمراقبة التسيير في قياس وتقييم أداء البنوك التجارية**، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص بنوك، مالية وبنوك، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2017 - 2018، ص ص 25، 26.

3– يونس كاظم شيماء، **أثر السيولة النقدية في مستوى أداء المصارف . دراسة تحليلية قياسية في بعض المصارف التجارية العراقية، للمدة 1990 - 2011**، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في فلسفة العلوم المحاسبية، جامعة سانت كليمنتس البريطانية، فرع العراق، 2014، ص59.

مذكرة الماجستير :

1–الهبيل نهاد ناهض فؤاد، **قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية(CFA) . دراسة تطبيقية على المصارف المحلية في فلسطين**، مذكرة لنيل لشهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2013، ص18.

2–الفرا أحمد نور الدين، **تحليل نظام التقييم الأمريكي CAMELS كأداة للرقبة على القطاع المصرفي . دراسة حالة بنك فلسطين**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، 2004 - **2007**، ص70.

3–جويحان سلطان سليمان، **اثر القيمة الاقتصادية المضافة على الأسعار السوقية بالأسهم . دراسة تحليلية مقارنة مع اثر المؤشرات المالية التقليدية الربح المتبقي والعائد على الاستثمار**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة والتمويل، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2015، ص14.

4–حال نفين عبد القادر حمزة إبراهيم، **استخدام مدخل القيمة الاقتصادية في تقييم الأداء المحاسبي للشركات**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة، كلية التجارة، قسم المحاسبة والمراجعة، جامعة بور سعيد، 2014، ص40.

5– نديم مريم شكيري محمود، تقييم الأداء **المالي لاستخدام بطاقة الأداء المتوازن . دراسة اختيارية في شركة الطيران الملكية الأردنية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2013، ص ص 46 . 47.

<u>مذكرة الماستر :</u>

1–بومغادية سهام، **تحليل النظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS كأداة للرقابة على القطاع المصرفي . دراسة حالة بنك الاعتماد اللبناني**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص نقود ومالية، 2014 . 2015، ص 58.

2–بن خليفة سعاد، **تطبيق نموذج CAMELS على أداء تقييم البنوك التجارية . دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية، عين تمونشنت**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقدي وبنكي، جامعة بالحاج بوشعيب عين تيمونشنت،2017 . 2018، ص 6.

3–جلاوي رشيدة، **الرقابة المصرفية ودورها في أداء تفعيل البنوك دراسة حالة الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماسترفي العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة اكلي محمد او الحاج البويرة، 2014 . 2015، ص ص 82 . 83.

4– زيغود إيمان، **الانذار المبكر باستخدام نموذج CAMELS لتقييم الأداء البنوك التجارية . دراسة حالة البنك الوطني الجزائري**، مذكرة لنيل شهادة الماسترفي العلوم الاقتصادية تخصص مالية وبنوك، جامعة ام البواقي 2014 . 2015، ص 48.

المجلات والمقالات:

1- القيسي فوزان عبد القادر، **تحليل العوامل المؤثرة على أداء البنوك التجارية باستخدام معيارCAMELS . دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية الفترة 2009 . 2014**، المجلة الأردنية في الاعمال، مجلد 13، العدد 4، 2017، ص 467.

2- بوخلخال يوسف، **اثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية . دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفي**ة، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة الاغواط، 2012، 207.

3- بومدين ا ونان، قوال زواوية إيمان، **تقييم أداء البنوك باستخدام معيار CAMELS**، مجلة الرماح للبحوث والدراسات، العدد 19، جامعة سيدي عبد العزيز، سيبتمبر2016، ص 124.

4- بوعبدلي أحلام، عمان احمد، **قياس درجة الكفاءة التشغيلية ودورها في إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات "DEA". دراسة حالة بنك الخليج AGB الفترة 2010 . 2015**، مجلة رؤى الاقتصادية، العدد11، جامعة الشهيد حمى لخضر، الوادي الجزائر،ديسمبر 2016، ص6.

5- بولحية الطيب، بوجمعة عمر، **تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية، دراسة تطبيقية**، العدد 14، جامعة الشلف، 2016، ص ص7 . 8.

6- دهريب محمد سمير، **نظام التقييم المصرفي بمؤشرات CAMELS في ظل المخاطر . دراسة تطبيقية على مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار للسنوات 2006 . 2008**، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد11، العدد 45، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة المثنى، 207 .

7- عمارية بختي، بن موسى كمال، **البنوك الإسلامية في الجزائر بين العائد والمخاطرة . دراسة مقارنة بين بنك السلام وبنك دبي الإسلامي**، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات ، العدد 4، أكتوبر 2014، ص ص 88 . 89.

8- قريشي محمد جموعي، **تقييم أداء المؤسسات المصرفية . دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية** ، بحث في مجلة الباحث، العدد 3، جامعة ورقلة،2014، ص ص90 . 91.

9- محمد كريم عبد الحفيظ، **اختبار تقييم العلاقة بين تكلفة رأس المال والعوائد السوقية للأسهم . دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي**، مجلة العلوم الإنسانية الأردنية، السنة الرابعة، العدد29، 2004، ص 31.

10- العميد على عبد الرضا حمودي، **مؤشرات الحيطة الكلية وإمكانية التنبؤ المبكر بالأزمات . دراسة تطبيقية حالة العراق**، بحث مقدم، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، البنك المركزي العراقي، سنة غير مذكورة، ص8.

11- بورقبة شوقي، **طريقة CAMELS في تقييم أداء البنوك الإسلامية جامعة عبد الملك عبد العزيز**، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جدة ، السعودية ، 2006، ص 3.

12- شاهين علي عبد الله، **اثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS لدعم فعالية نظام التفتيش على البنوك التجارية . حالة دراسية على بنك فلسطين المحدود**، بحث، كلية التجارة، قسم المحاسبة، الجامعة الإسلامية غزة، 2005، ص ص39 . 40.

13- المنظمة العربية للتنمية الإدارية، **قياس وتقييم الأداء كمدخل لتحسين جودة الأداء المؤسسي** ، الشارقة الإمارات، 2009، ص 116.

14- حسني بعلي، **قياس الأداء المالي للمصرف**، محاضرة، تحديد المركز المالي للمصرف، المحور الرابع، الساعة الثامنة صباحا، 12اكتوبر 2019، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، 2018. 2019، ص 4.

15- رحيم عباس فاضل ، **أهمية نظام CAMELS في تقييم أداء المصارف في العراق . دراسة حالة على المصرف الوطني الإسلامي**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 39، 2014، ص 39.

المراجع الأجنبية:

1-K .hemqheme la Dinamique du controle de geston. Dunod paris.1986. p 130

2 -.A. Burlaud J.Y Egtem et autres. Dictionnaire de gestion. Edition F. oucher. Paris. 1995.p.271

3-Mohammad Sami . Ismail younis « **The Impact of camels » ,** Components on the Cridit Risk that commercial Jordanian Banks listed in , Amman

StoksExchang Face ,zrqajounal for Research , and Studies in Humamites 16, No 3 , 2016 .
4-Fraser Donald,Cup Benton, Kolarijames, commercial banking(the management of risk), sowh Western college puplishing 2 nded .

المواقع الالكتروني:

- https:// www.bankofchina.com
- https://www. Jpmorganchas.com
- https://www.fdic.gov
- https:// www.bankofchina.com

الملاحق

الملاحق

Basic Corporate Information and Major Financial Indicators

	2017	2016	2015	2014	2013
Operating results for the year (in millions of RMB)					
Operating income	**542,898**	510,128	540,862	524,126	465,771
Net interest income	**441,930**	398,104	436,140	429,891	376,202
Net fee and commission income	**72,903**	90,935	82,549	80,123	83,171
Operating expenses	**205,268**	197,049	225,818	223,898	198,607
Impairment losses on assets	**98,166**	86,446	84,172	67,971	52,990
Total profit before tax	**239,478**	226,624	230,857	232,257	214,174
Net profit	**193,133**	184,060	180,774	179,510	166,211
Net profit attributable to equity holders of the Bank	**192,962**	183,941	180,582	179,461	166,315
Net cash generated from operating activities	**633,417**	715,973	820,348	34,615	32,879

Financial Indicators

	2017	2016	2015	2014	2013
Profitability (%)					
Return on average total assets[1]	**0.95**	0.99	1.07	1.18	1.20
Return on weighted average net assets[1]	**14.57**	15.14	16.79	19.57	20.89
Net interest margin[2]	**2.28**	2.25	2.66	2.92	2.79
Net interest spread[3]	**2.15**	2.10	2.49	2.76	2.65
Return on risk-weighted assets[1,4]	**1.53**	1.55	1.65	1.65	1.83
Net fee and commission income to operating income	**13.43**	17.83	15.26	15.29	17.86
Cost-to-income ratio[5]	**32.96**	34.59	33.28	34.56	36.30
Data per share (RMB Yuan)					
Basic earnings per share[1]	**0.58**	0.55	0.55	0.55	0.51
Diluted earnings per share[1]	**0.58**	0.55	0.55	0.55	0.51
Net cash per share generated from operating activities	**1.95**	2.20	2.53	0.11	0.10

Basic Corporate Information and Major Financial Indicators

	31 December 2017	31 December 2016	31 December 2015	31 December 2014	31 December 2013
Asset Quality (%)					
Non-performing loan ratio[8]	**1.81**	2.37	2.39	1.54	1.22
Allowance to non-performing loans[9]	**208.37**	173.40	189.43	286.53	367.04
Allowance to total loans[10]	**3.77**	4.12	4.53	4.42	4.46
Capital adequacy (%)					
Common Equity Tier 1 (CET1) capital adequacy ratio[1]	**10.63**	10.38	10.24	9.09	9.25
Tier 1 capital adequacy ratio[1]	**11.26**	11.06	10.96	9.46	9.25
Capital adequacy ratio[1]	**13.74**	13.04	13.40	12.82	11.86
Risk-weighted assets to total assets ratio[1]	**59.87**	60.59	61.75	67.94	62.25
Total equity to total assets ratio	**6.79**	6.75	6.81	6.46	5.80
Data per share (RMB Yuan)					
Net assets per ordinary share[11]	**4.15**	3.81	3.48	3.05	2.60

Notes:

1. *Figures were calculated in accordance with the Capital Rules for Commercial Banks (Provisional) and other relevant regulations.*
2. *Calculated by dividing net profit by the average balances of total assets at the beginning and the end of the period.*
3. *Calculated in accordance with the Rules for the Compilation and Submission of Information Disclosure by Companies that Offer Securities to the Public No. 9 – Computation and Disclosure of Return on Net Assets and Earnings per Share (2010 Revision) issued by the CSRC and International Accounting Standard 33 – Earnings per share.*
4. *Calculated by dividing net interest income by the average balances of interest-earning assets.*
5. *Calculated as the difference between the average yield on interest-earning assets and the average cost of interest-bearing liabilities.*
6. *Calculated by dividing net profit by risk-weighted assets at the end of the period. The risk-weighted assets are calculated in accordance with the relevant regulations of the CBRC.*
7. *Calculated by dividing operating and administrative expenses by operating income in accordance with CASs, which is consistent with the corresponding figures as stated in the domestic financial report of the Bank.*
8. *Calculated by dividing the balance of non-performing loans by the balance of total loans and advances to customers.*
9. *Calculated by dividing the allowance for impairment losses on loans by the balance of non-performing loans.*
10. *Calculated by dividing the allowance for impairment losses on loans by the balance of total loans and advances to customers.*
11. *Calculated by dividing equity attributable to ordinary equity holders of the parent company after deduction of other equity instruments at the end of the reporting period by the total number of ordinary shares at the end of reporting period.*

Financial

FIVE-YEAR SUMMARY OF CONSOLIDATED FINANCIAL HIGHLIGHTS

(unaudited) As of or for the year ended December 31, (in millions, except per share, ratio, headcount data and where otherwise noted)	2017	2016	2015	2014	2013
Selected income statement data					
Total net revenue	$ 99,624	$ 95,668	$ 93,543	$ 95,112	$ 97,367
Total noninterest expense	58,434	55,771	59,014	61,274	70,467
Pre-provision profit	41,190	39,897	34,529	33,838	26,900
Provision for credit losses	5,290	5,361	3,827	3,139	225
Income before income tax expense	35,900	34,536	30,702	30,699	26,675
Income tax expense	11,459	9,803	6,260	8,954	8,789
Net income[(a)]	$ 24,441	$ 24,733	$ 24,442	$ 21,745	$ 17,886
Earnings per share data					
Net income: Basic	$ 6.35	$ 6.24	$ 6.05	$ 5.33	$ 4.38
Diluted	6.31	6.19	6.00	5.29	4.34
Average shares: Basic	3,551.6	3,658.8	3,741.2	3,808.3	3,832.4
Diluted	3,576.8	3,690.0	3,773.6	3,842.3	3,864.9
Market and per common share data					
Market capitalization	$ 366,301	$ 307,295	$ 241,899	$ 232,472	$ 219,657
Common shares at period-end	3,425.3	3,561.2	3,663.5	3,714.8	3,756.1
Share price[(b)]					
High	$ 108.46	$ 87.39	$ 70.61	$ 63.49	$ 58.55
Low	81.64	52.50	50.07	52.97	44.20
Close	106.94	86.29	66.03	62.58	58.48
Book value per share	67.04	64.06	60.46	56.98	53.17
Tangible book value per share ("TBVPS")[(c)]	53.56	51.44	48.13	44.60	40.72
Cash dividends declared per share	2.12	1.88	1.72	1.58	1.44
Selected ratios and metrics					
Return on common equity ("ROE")	10%	10%	11%	10%	9%
Return on tangible common equity ("ROTCE")[(c)]	12	13	13	13	11
Return on assets ("ROA")	0.96	1.00	0.99	0.89	0.75
Overhead ratio	59	58	63	64	72
Loans-to-deposits ratio	64	65	65	56	57
High quality liquid assets ("HQLA") (in billions)[(d)]	$ 556	$ 524 [e]	$ 496	$ 600	$ 522
Common equity tier 1 ("CET1") capital ratio[(e)]	12.2%	12.3% [e]	11.8%	10.2%	10.7%
Tier 1 capital ratio[(e)]	13.9	14.0 [e]	13.5	11.6	11.9
Total capital ratio[(e)]	15.9	15.5	15.1	13.1	14.3
Tier 1 leverage ratio[(e)]	8.3	8.4	8.5	7.6	7.1
Selected balance sheet data (period-end)					
Trading assets	$ 381,844	$ 372,130	$ 343,839	$ 398,988	$ 374,664
Securities	249,958	289,059	290,827	348,004	354,003
Loans	930,697	894,765	837,299	757,336	738,418
Core Loans	863,683	806,152	732,093	628,785	583,751
Average core loans	829,558	769,385	670,757	596,823	563,809
Total assets	2,533,600	2,490,972	2,351,698	2,572,274	2,414,879
Deposits	1,443,982	1,375,179	1,279,715	1,363,427	1,287,765
Long-term debt[(f)]	284,080	295,245	288,651	276,379	267,446
Common stockholders' equity	229,625	228,122	221,505	211,664	199,699
Total stockholders' equity	255,693	254,190	247,573	231,727	210,857
Headcount	252,539	243,355	234,598	241,359	251,196
Credit quality metrics					
Allowance for credit losses	$ 14,672	$ 14,854	$ 14,341	$ 14,807	$ 16,969
Allowance for loan losses to total retained loans	1.47%	1.55%	1.63%	1.90%	2.25%
Allowance for loan losses to retained loans excluding purchased credit-impaired loans[(g)]	1.27	1.34	1.37	1.55	1.80
Nonperforming assets	$ 6,426	$ 7,535	$ 7,034	$ 7,967	$ 9,706
Net charge-offs[(h)]	5,387	4,692	4,086	4,759	5,802
Net charge-off rate[(h)]	0.60%	0.54%	0.52%	0.65%	0.81%

Financial

FIVE-YEAR SUMMARY OF CONSOLIDATED FINANCIAL HIGHLIGHTS

(unaudited)
As of or for the year ended December 31,

(in millions, except per share, ratio, headcount data and where otherwise noted)	2015	2014	2013	2012	2
Selected income statement data					
Total net revenue	$ 93,543	$ 95,112	$ 97,367	$ 97,680	$
Total noninterest expense	59,014	61,274	70,467	64,729	
Pre-provision profit	34,529	33,838	26,900	32,951	
Provision for credit losses	3,827	3,139	225	3,385	
Income before income tax expense	30,702	30,699	26,675	29,566	
Income tax expense	6,260	8,954	8,789	8,307	
Net income	$ 24,442	$ 21,745	$ 17,886	$ 21,259	$
Earnings per share data					
Net income: Basic	$ 6.05	$ 5.33	$ 4.38	$ 5.21	$
Diluted	6.00	5.29	4.34	5.19	
Average shares: Basic	3,700.4	3,763.5	3,782.4	3,809.4	
Diluted	3,732.8	3,797.5	3,814.9	3,822.2	
Market and per common share data					
Market capitalization	$ 241,899	$ 232,472	$ 219,657	$ 167,260	$
Common shares at period-end	3,661.5	3,714.8	3,756.1	3,804.0	
Share price[a]					
High	$ 70.61	$ 63.49	$ 58.55	$ 46.49	$
Low	50.07	52.97	44.20	30.83	
Close	66.03	62.58	58.48	43.97	
Book value per share	60.46	56.98	53.17	51.19	
Tangible book value per share ("TBVPS")[b]	48.13	44.60	40.72	38.68	
Cash dividends declared per share	1.72	1.58	1.44	1.20	
Selected ratios and metrics					
Return on common equity ("ROE")	11%	10%	9%	11%	
Return on tangible common equity ("ROTCE")[b]	13	13	11	15	
Return on assets ("ROA")	0.99	0.89	0.75	0.94	
Overhead ratio	63	64	72	66	
Loans-to-deposits ratio	65	56	57	61	
High quality liquid assets ("HQLA") (in billions)[c]	$ 496	$ 600	$ 522	341	
Common equity tier 1 ("CET1") capital ratio[d]	11.8%	10.2%	10.7%	11.0%	
Tier 1 capital ratio[d]	13.5	11.8	11.9	12.6	
Total capital ratio[d]	15.1	13.1	14.3	15.2	
Tier 1 leverage ratio[d]	8.5	7.6	7.1	7.1	
Selected balance sheet data (period-end)					
Trading assets	$ 343,839	$ 398,988	$ 374,664	$ 450,028	$
Securities	290,827	348,004	354,003	371,152	
Loans	837,299	757,336	738,418	733,796	
Core Loans	732,093	628,785	583,751	555,351	
Total assets	2,351,698	2,572,274	2,414,879	2,358,323	2,2
Deposits	1,279,715	1,363,427	1,287,765	1,193,593	1,1
Long-term debt[e]	288,651	276,379	267,446	248,521	2
Common stockholders' equity	221,505	211,664	199,699	194,727	1
Total stockholders' equity	247,573	231,727	210,857	203,785	1
Headcount	234,598	241,359	251,196	258,753	2
Credit quality metrics					
Allowance for credit losses	$ 14,341	$ 14,807	$ 16,969	$ 22,604	$
Allowance for loan losses to total retained loans	1.63%	1.90%	2.25%	3.02%	
Allowance for loan losses to retained loans excluding purchased credit-impaired loans[f]	1.37	1.55	1.80	2.43	
Nonperforming assets	$ 7,034	$ 7,967	$ 9,706	$ 11,906	$
Net charge-offs	4,086	4,759	5,802	9,063	
Net charge-off rate	0.52%	0.65%	0.81%	1.26%	

Note: Effective October 1, 2015, and January 1, 2015, JPMorgan Chase & Co. adopted new accounting guidance, retrospectively, related to (1) the presentation of debt issuance costs, and (2) investm affordable housing projects that qualify for the low-income housing tax credit, respectively. For additional information, see Explanation and Reconciliation of the Firm's Use of Non-GAAP Financial Mea pages 80–82, Accounting and Reporting Developments on page 170, and Note 1.

(a) Share prices shown for JPMorgan Chase's common stock are from the New York Stock Exchange.
(b) TBVPS and ROTCE are non-GAAP financial measures. For further discussion of these measures, see Explanation and Reconciliation of the Firm's Use of Non-GAAP Financial Measures on pages 80–
(c) HQLA represents the amount of assets that qualify for inclusion in the liquidity coverage ratio under the final U.S. rule ("U.S. LCR") for December 31, 2015 and the Firm's estimated amount for D 2014 prior to the effective date of the final rule, and under the Basel III liquidity coverage ratio ("Basel III LCR") for prior periods. The Firm did not begin estimating HQLA until December 31, 201 additional information, see HQLA on page 160.
(d) Basel III Transitional rules became effective on January 1, 2014; prior period data is based on Basel I rules. As of December 31, 2014 the ratios presented are calculated under the Advanced Transitional Approach. CET1 capital under Basel III replaced Tier 1 common capital under Basel I. Prior to Basel III becoming effective on January 1, 2014, Tier 1 commo under Basel I was a non-GAAP financial measure. See Capital Management on pages 149–158 for additional information on Basel III and non-GAAP financial measures of regulatory capital.
(e) Included unsecured long-term debt of $211.8 billion, $207.0 billion, $198.9 billion, $200.1 billion and $230.5 billion respectively, as of December 31, of each year presented.
(f) Excluded the impact of residential real estate purchased credit-impaired ("PCI") loans, a non-GAAP financial measure. For further discussion of these measures, see Explanation and Reconciliatio Firm's Use of Non-GAAP Financial Measures on pages 80–82. For further discussion, see Allowance for credit losses on pages 130–132.

Basic Corporate Information and Major Financial Indicators

Financial Data

	31 December 2017	31 December 2016	31 December 2015	31 December 2014	31 December 2013
At the end of the reporting period (in millions of RMB)					
Total assets	**21,053,382**	19,570,061	17,791,393	15,974,152	14,562,102
Total loans and advances to customers	**10,720,611**	9,719,639	8,909,918	8,098,067	7,224,713
Corporate loans	**6,147,584**	5,368,250	5,378,404	5,147,410	4,728,857
Discounted bills	**187,502**	569,948	356,992	157,349	92,823
Retail loans	**4,000,273**	3,340,879	2,727,890	2,396,639	2,093,305
Overseas and others	**385,252**	440,562	446,632	396,669	309,728
Allowance for impairment losses on loans	**404,300**	400,275	403,243	358,071	322,191
Loans and advances to customers, net	**10,316,311**	9,319,364	8,506,675	7,739,996	6,902,522
Investment in securities and other financial assets, net	**6,152,743**	5,333,535	4,512,047	3,575,630	3,220,098
Cash and balances with central banks	**2,896,619**	2,811,653	2,587,057	2,743,065	2,603,802
Deposits and placements with and loans to banks and other financial institutions	**635,514**	1,203,614	1,202,175	979,867	706,333
Financial assets held under resale agreements	**540,386**	323,051	471,809	509,418	737,052
Total liabilities	**19,623,985**	18,248,470	16,579,508	14,941,533	13,717,565
Deposits from customers	**16,194,279**	15,038,001	13,538,360	12,533,397	11,811,411
Corporate deposits	**6,379,447**	5,599,743	4,821,751	4,437,283	4,311,407
Retail deposits	**9,246,510**	8,815,148	8,065,556	7,422,318	6,923,647
Overseas and others	**568,322**	623,110	651,053	673,796	576,357
Deposits and placements from banks and other financial institutions	**1,254,791**	1,458,065	1,537,660	1,056,064	903,717
Financial assets sold under repurchase agreements	**319,789**	205,832	88,804	131,021	26,787
Debt securities issued	**475,017**	388,215	382,742	325,167	266,261
Equity attributable to equity holders of the Bank	**1,426,415**	1,318,193	1,210,091	1,031,066	843,108
Net capital[1]	**1,731,946**	1,546,500	1,471,620	1,391,559	1,074,967
Common Equity Tier 1 (CET1) capital, net[1]	**1,339,953**	1,231,030	1,124,690	986,206	838,473
Additional Tier 1 capital, net[1]	**79,906**	79,904	79,902	39,946	1
Tier 2 capital, net[1]	**312,087**	235,566	267,028	365,407	236,493
Risk-weighted assets[2]	**12,605,577**	11,856,530	10,986,302	10,852,619	9,065,631

Financial Highlights

As of or for the year ended December 31, (in millions, except per share, ratio data and headcount)	2017	2016	2015
Reported basis[a]			
Total net revenue	$ 99,624	$ 95,668	$ 93,543
Total noninterest expense	58,434	55,771	59,014
Pre-provision profit	41,190	39,897	34,529
Provision for credit losses	5,290	5,361	3,827
Net income	$ 24,441	$ 24,733	$ 24,442
Per common share data			
Net income per share:			
Basic	$ 6.35	$ 6.24	$ 6.05
Diluted	6.31	6.19	6.00
Cash dividends declared	2.12	1.88	1.72
Book value	67.04	64.06	60.46
Tangible book value (TBVPS)[b]	53.56	51.44	48.13
Selected ratios			
Return on common equity	10%	10%	11%
Return on tangible common equity (ROTCE)[b]	12	13	13
Common equity Tier 1 capital ratio[c]	12.1	12.2	11.6
Tier 1 capital ratio[c]	13.8	13.9[d]	13.3
Total capital ratio[c]	15.7	15.2	14.7
Selected balance sheet data (period-end)			
Loans	$ 930,697	$ 894,765	$ 837,299
Total assets	2,533,600	2,490,972	2,351,698
Deposits	1,443,982	1,375,176	1,279,715
Common stockholders' equity	229,625	228,122	221,505
Total stockholders' equity	255,693	254,190	247,573
Market data			
Closing share price	$ 106.94	$ 86.29	$ 66.03
Market capitalization	366,301	307,295	241,899
Common shares at period-end	3,425.3	3,561.2	3,663.5
Headcount	252,539	243,355	234,598

(a) Results are presented in accordance with accounting principles generally accepted in the United States of America, except where otherwise noted.
(b) TBVPS and ROTCE are each non-GAAP financial measures. For further discussion of these measures, see Explanation and Reconciliation of the Firm's Use of Non-GAAP Financial Measures and Key Financial Performance Measures on pages 52-54.
(c) The ratios presented are calculated under the Basel III Advanced Fully Phased-in Approach, as it is the key regulatory capital measure. For further discussion, see "Capital Risk Management" on pages 82-91.
(d) The prior period ratio has been revised to conform with the current period presentation.

JPMorgan Chase & Co. (NYSE: JPM) is a leading global financial services firm with assets of $2.5 trillion and operations worldwide. The firm is a leader in investment banking, financial services for consumers and small businesses, commercial banking, financial transaction processing, and asset management. A component of the Dow Jones Industrial Average, JPMorgan Chase & Co. serves millions of customers in the United States and many of the world's most prominent corporate, institutional and government clients under its J.P. Morgan and Chase brands.

Information about J.P. Morgan's capabilities can be found at jpmorgan.com and about Chase's capabilities at chase.com. Information about JPMorgan Chase & Co. is available at jpmorganchase.com.

Basic Corporate Information and Major Financial Indicators

	2017	2016	2015	2014	2013
Operating results for the year (in millions of RMB)					
Operating income	**542,898**	510,128	540,862	524,126	465,771
Net interest income	**441,930**	398,104	436,140	429,891	376,202
Net fee and commission income	**72,903**	90,935	82,549	80,123	83,171
Operating expenses	**205,268**	197,049	225,818	223,898	198,607
Impairment losses on assets	**98,166**	86,446	84,172	67,971	52,990
Total profit before tax	**239,478**	226,624	230,857	232,257	214,174
Net profit	**193,133**	184,060	180,774	179,510	166,211
Net profit attributable to equity holders of the Bank	**192,962**	183,941	180,582	179,461	166,315
Net cash generated from operating activities	**633,417**	715,973	820,348	34,615	32,879

Financial Indicators

	2017	2016	2015	2014	2013
Profitability (%)					
Return on average total assets[1]	**0.95**	0.99	1.07	1.18	1.20
Return on weighted average net assets[1]	**14.57**	15.14	16.79	19.57	20.89
Net interest margin[2]	**2.28**	2.25	2.66	2.92	2.79
Net interest spread[3]	**2.15**	2.10	2.49	2.76	2.65
Return on risk-weighted assets[1,4]	**1.53**	1.55	1.65	1.65	1.83
Net fee and commission income to operating income	**13.43**	17.83	15.26	15.29	17.86
Cost-to-income ratio[5]	**32.96**	34.59	33.28	34.56	36.30
Data per share (RMB Yuan)					
Basic earnings per share[6]	**0.58**	0.55	0.55	0.55	0.51
Diluted earnings per share[7]	**0.58**	0.55	0.55	0.55	0.51
Net cash per share generated from operating activities	**1.95**	2.20	2.53	0.11	0.10

15:21
11 من إجمالي 678 assets

Basic Corporate Information and Major Financial Indicators

	2017	2016	2015	2014	2013
Operating results for the year (in millions of RMB)					
Operating income	**542,898**	510,128	540,862	524,126	465,771
Net interest income	**441,930**	398,104	436,140	429,891	376,202
Net fee and commission income	**72,903**	90,935	82,549	80,123	83,171
Operating expenses	**205,268**	197,049	225,818	223,898	198,607
Impairment losses on assets	**98,166**	86,446	84,172	67,971	52,990
Total profit before tax	**239,478**	226,624	230,857	232,257	214,174
Net profit	**193,133**	184,060	180,774	179,510	166,211
Net profit attributable to equity holders of the Bank	**192,962**	183,941	180,582	179,461	166,315
Net cash generated from operating activities	**633,417**	715,973	820,348	34,615	32,879

Financial Indicators

	2017	2016	2015	2014	2013
Profitability (%)					
Return on average total assets[1]	**0.95**	0.99	1.07	1.18	1.20
Return on weighted average net assets[2]	**14.57**	15.14	16.79	19.57	20.89
Net interest margin[3]	**2.28**	2.25	2.66	2.92	2.79
Net interest spread[4]	**2.15**	2.10	2.49	2.76	2.65
Return on risk-weighted assets[5,6]	**1.53**	1.55	1.65	1.65	1.83
Net fee and commission income to operating income	**13.43**	17.83	15.26	15.29	17.86
Cost-to-income ratio[7]	**32.96**	34.59	33.28	34.56	36.30
Data per share (RMB Yuan)					
Basic earnings per share[8]	**0.58**	0.55	0.55	0.55	0.51
Diluted earnings per share[9]	**0.58**	0.55	0.55	0.55	0.51
Net cash per share generated from operating activities	**1.95**	2.20	2.53	0.11	0.10

Basic Corporate Information and Major Financial Indicators

	31 December 2017	31 December 2016	31 December 2015	31 December 2014	31 December 2013
Asset Quality (%)					